وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب–عين تيموشنت

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و

علوم التسيير

مذكرة تخرج بعنوان:

# أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائردراسة قياسية تحليلية للفترة (1985-2019)

**مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية**

**تخصص:تحليل إقتصادي و إستشراف**

**من إعداد الطالبتين:**

بن زينة هوارية

معطى الله حنان

**تحت إشراف الأستاذ:**

**أ.جمال زدون**

أعضاء لجنة المناقشة

| | | |
|---|---|---|
| د. | جامعة بلحاج بوشعيب عين تيموشنت | رئيسا |
| د.جمال زدون | جامعة بلحاج بوشعيب عين تيموشنت | مشرفا |
| د. | جامعة بلحاج بوشعيب عين تيموشنت | ممتحنا |

السنة الجامعية :2022–2021

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صل على سيدنا محمد وسلم

الحمد الله و الصلاة و السلام على سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم

أتوجه بالحمد و الشكر لله سبحانه و تعالى الذي وفقنا لإتمام مذكرتنا

و يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير و الإحترام إلى الأستاذ جمال زدون الذي أشرف على مذكرتنا

و إلى والدينا اللذان شجعنا و وقف معنا أثناء الصعاب .

# الإهداء

إلى أبي العزيز

إلى أمي الغالية

و إلى أخي

و إلى عائلتي

و كل زميلاتي

حنان

# الإهداء

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا

إلى روح أبي الطاهرة

إلى روح أمي العزيزة الغالية

إلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني و لا تزال من أخوة و أخوات إلى رفيقات المشوار

رعاهم الله و وفقهم

**سوارية**

# ملخص الدراسة


- **الملخص:**

*تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر إجمالي السكان على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1985-2019 في المدى الطويل و القصير ,فمن خلال هذه الدراسة تم إسعراض أهم الجوانب النظرية الثنائية(تزايد عدد -تزايد النفقات العامة),كما توصات الدراسة إلى وجود علاقة سببية في إتجاه واحد من إجمالي لسكان إلى النفقات العامة و وجود علاقة طردية غلى المدى الطويل و القصير بين المتغيرين وذلك بإستخدام نموذج granger الذي أثبت تأثير إجمالي السكان على النفقات العامة في الجزائر,كما ثم إثبات صلاحية و استقرارية النموذج و مقدراته و إنسجامها بين الأجلين الطويل القصير و الطويل من خلال إختبار تصحيح الخطأ لإستقرار النموذج.*



**الكلمات المفتاحية**:إجمالي السكان,السياسة السكانية, تزايد النفقات العامة,قانون فانجر.



- Résumé:

Cette étude vise à analyser l'impact de la population totale sur les dépenses publiques en Algérie durant la période 1985-2019 à long et court terme. Dans un sens de la population totale aux dépenses publiques et l'existence d'une relation directe avec le long et le court terme. court terme entre les deux variables, en utilisant le modèle de Granger, qui a prouvé l'impact de la population totale sur les dépenses publiques en Algérie, ainsi que la validité et la stabilité du modèle et ses capacités et sa cohérence entre le long et le court terme Et long test de correction d'erreur pour la stabilité du modèle.



**Mots clés** : population totale, politique démographique, augmentation des dépenses publiques, loi de wanger

# فهرس المحتويات

| | |
|---|---|
| إهداء | |
| شكر | |
| فهرس المحتويات | |
| مقدمة | |
| **الفصل الأول:البناء النظري لثنائية (تزايد السكان-تزايد النفقات العامة)** | |
| تمهيد | 1 |
| **I-ماهية ظاهرة النمو السكاني.** | **2** |
| I-1- مفهوم النمو السكاني و كيفية حسابه. | **2** |
| I-1-1- مفهوم النمو السكاني. | **2** |
| I-2-2- حساب النمو السكاني. | **2** |
| I-2-: نظرية المفسرة للنمو السكاني. | **3** |
| I-2-1- نظرية مالتوس | **3** |
| I-2-2- نظريات ما بعد مالتوس. | **4** |
| I-3- السياسة السكانية. | **6** |
| I-3-1- تعريف السياسة السكانية. | **6** |
| I-3-2- أهداف و مقومات السياسة السكانية | **7** |
| I-3-4- العوامل المؤثرة على نوع السياسة السكانية | **8** |
| II- ماهية النفقات العامة | **9** |
| II-1- مفهوم النفقات العامة. | **9** |
| II-1-1- تعريفات حول النفقات العامة | **9** |
| II-1-2- تقسيمات النفقات العامة في الجزائر | **10** |
| II-1-3- قواعد النفقة العامة | **11** |

| | |
|---|---|
| II-2- تحديد حجم النفاق الحكومي. | |
| II-3- الأسباب و النظريات المفسرة لزيادة النفقات العامة في الجزائر | 12 |
| II-3-1- أسباب زيادة النفقات العامة. | 12 |
| II-3-2- النظريات المفسرة لزيادة النفقات العامة. | 14 |
| III- العلاقة النظرية الثنائية(تزايد االسكان- تزايد النفقات العامة) | 17 |
| III-1-:قنوات تأثير النمو السكاني على النفقات العامة. | 17 |
| III-1-1- تأثير النمو السكاني على التعليم والصحة. | 17 |
| III-1-2- تأثير النمو السكاني على التشغيل و الإسكان. | 18 |
| III-1-3-:تأثير النمو السكاني على التأمينات الإجتماعية. | 19 |
| III-2- الأثار الإقتصادية الكلية للنمو السكاني على الإستثمار و الإستهلاك و الغذاء | 20 |
| III-2-1- الأثار الإقتصادية الكلية للنمو الإقتصادي على الإستثمار | 20 |
| III-2-2- الأثار الإقتصادية الكلية للنمو السكاني على الإستهلاك. | 21 |
| III-2-3- الأثار الإقتصادية الكلية للنمو السكاني على الغذاء. | 22 |
| III-3- الأثار الإقتصادية الكلية للنمو السكاني على الإدخار,التنمية و الإنفاق. | 23 |
| III-3-1- الأثار الإقتصادية الكلية للنمو السكاني على الإدخار. | 22 |
| III-3-2- الأثار الإقتصادية الكلية للنمو السكاني على التنمية. | 22 |
| III-3-3- الأثار الإقتصادية الكلية للنمو السكاني على الإنفاق. | 23 |
| **خلاصة الفصل** | 24 |
| **الفصل الثاني:الدراسات السابقة** | |
| **I-** دراسات سابقة. | 25 |

| | |
|---|---|
| I-1- دراسات عربية. | 25 |
| I-1-1-دراسات محلية. | 25 |
| I-1-2-دراسات عربية. | 29 |
| I-1-3-دراسات أجنبية. | 32 |
| II- ملخص الدراسات السابقة. | 33 |
| **ملخص** | 35 |
| **الفصل الثالث:الدراسة التحليلية و القياسية لأثر النمو السكاني على النفقات العامة** | |
| **تمهيد** | **36** |
| I- دراسة تحليلة وصفية لتطور النمو السكاني في الجزائر | **37** |
| I-1- مراحل تطور النمو السكاني في الجزائر. | **37.** |
| I-2- تحليل تطور النمو السكاني بعد 1985. | **38** |
| **II-** دراسة تحليلة وصفية لتطور النفقات العامة في الجزائر. | **40** |
| II-1- تحليل تطور نفقات التسير و التجهيز إلى النفقات العامة الإجمالية في الجزائر. | **40** |
| II-1-1-النفقات العامة من منظور المشرع الجزائري. | **40** |
| 1-2-تحليل نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر إلى النفقات العامة في الجزائر. | **41** |
| II-2- تحليل العلاقة النظرية للنمو السكاني و النفقات العامة في الجزائر | **43** |
| III-2- دراسة قياسية للأثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر للفترة (1985-2019). | **45** |
| III-1- دراسة وصفية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية . | **45** |
| III-1-1-البيانات المستخدمة في تقدير نموذج النمو السكاني في الجزائر: | **45** |

| | |
|---|---|
| III-1-2-وصف المتغيرات و الصياغة الرياضية للنموذج: | 45 |
| III-1-3-دراسة وصفية إحصائية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة | 46 |
| III-1 –الدراسة القياسية | 47 |
| III-1-4- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية. | 47 |
| III-1-5-نموذج تصحيح الخطأ ECM. | 49 |
| III-1-6-ختبار granger & engel: | 50 |
| **خلاصة الفصل** | 52 |


**فهرس الجداول و الأشكال**


| | |
|---|---|
| **شكل 1-1** | 21 |
| **شكل1-2** | 22 |
| **الشكل رقم1** :تطور عدد السكان من 1885 إلى 2019 | 39 |
| **شكل رقم2 :تطور نفقات اليسير و التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1885 إلى 2019** | 42 |
| الشكل رقم 3: تطور النفقات العامة في الجزائر | 42 |
| **الشكل رقم 4:** يمثل أثر تزايد النمو السكاني على النفقات العامة | 43 |
| **الجداول** | |
| **الجدول رقم1**:تطور عدد السكان الجزائر من 1830 إلى 1886 | 37 |
| **الجدول رقم2**:تطور عدد سكان الجزائر من 1886 إلى 1960 | 37 |
| **الجدول رقم (3)**:تطور السكان عدد سكان الجزائر1985-2019 | 38 |
| **جدول رقم4**: الزيادة الطبيعية للسكان من**1985إلى 2019** | 39 |
| جدول رقم5 تطور نفقات التجهيز و نفقات التسيير و النفقات العامة خلال الفترة 1985-2019 | 41 |
| جدول رقم1-1:إختبار ADF | 47 |
| جدول رقم1-2: إختبارpp | 47 |
| جدول رقم1-3: GRANGER TEST | 48 |

| | |
|---|---|
| جدول رقم1-4:سكون سلسلة البواقي بإختبار الوحدة (PP) | **49** |
| جدول رقم1-5:موذج نتائج تقديرات تصحيح الخطأ | **50** |
| جدول رقم1-6: تقدير علاقة في المدى الطويل | **50** |


# مقدمة

**مقدمة**

إن أغلب دول العالم في الوقت الحالي و بفضل أجهزتها التنفيدية متدخلة و مسؤولة عن كل ساكن فيها,وذلك نتيجة لتطور دور الدولة,فبداية مع الدولة الحارسة الحيادية,إلى الدولة دور الدولة المتدخلة المنتجة.وصولا إلى دولة الرعاية و التحولات التي أخذت مسؤولية توفير قدر من الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية للسكان.

و إهتم الكثير من الباحثين و الإقتصاديين بدراسة السكان,حيث نشطت اليوم نظم فكرية متباينة و كرست كثيرا من جهودها من أجل المزيد من الوضوح والدقة في دراسة الظواهر السكانية و التنبؤ بأحولها في المستقبل و بكل ما أوتي من خصائص كعدد السكان و نوعهم و سنهم و توزيعهم و صحتهم و مستوى تعليمهم,و من أهم العناصر لتسيير الإدراة و التخطيط خاصة على مستوى الكلي هي النفقات العامة التي يظهر من خلال دورها لتحقيق لانفع العام للأفراد, و ضمانا للتوزيع العادل لبرامج و أموال الدولة على سكانها.

و نتيجة للتزايد الهائل لعدد السكان وجدت الحكومات نفسها ملزمة بالإستجابة لمتطلبات السكان و احتياجاتها المتزايدة من خلال توسيع إلتزامتها المالية,إن التزايد للثنائية(النفقات العامة–عدد السكان) سمي في علم الإقتصاد بقانون فانجر نسبة للإقتصادي الألماني أدولف فانجر الذي يعتبر أول من تطرق لهذه الظاهرة سنة 1892,حيث أكد أن كلما زاد معدل النمو الإقتصادي زاد معدل نمو الإنفاق الحكومي,و قد فسر ذلك بدور الدولة و تدخلها في النشاط الإقتصادي و من هنا أصبحت هذه الظاهرة تلفت إنتباه السلطات العليا و أصحاب القرار خاصة مع النمو المتسارع لعدد السكان.

و هذا ما لوحظ في لجزائر خاصة بعد الإستقلال , حيث زادت معدلات النمو السكاني بصورة كبيرة و مستمرة, ولم تجد الدولة من سبيل أمامها إلا الإهتمام بأحوال الناس و تحقيق حاجيتهم و مصالحهم و تحسيم ظروف معيشتهم.

## 1– إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق نحدد معالم الإشكالية التي نود طرحها و هي كالآتي:

–ما هو أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر؟ وكيف يمكن تشخيص ذلك قياسيا؟

و حتى نتحصل على إجابة على التساؤل الرئيسي لا بد أن نطرح تساؤلات فرعية تتمحور حول الدراسة, و التي نذكر منها ما يلي:

- ماذا يقصد بالنمو السكاني؟ و ما هي أهم نظرياته؟
- ما هي أسباب تزايد النفقات العامة, و أهم نظارياتها المفسرة لها؟ و كيف يمكن تحديد حجم الإنفاق ؟
- ما هي العلاقة النظرية للنمو السكاني و االنفقات العامة؟
- ما هي طبيعة تأثير النمو السكاني في الجزائر في الفترة (1985–2019) ؟ و هل تأثر في المدى الطويل أم القصير ؟

## 2–فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- من بين مميزات النمو السكاني الزيادة الدائمة و المستمرة
- للنفقات العامة أثار متعددة و على مختلف الأصعدة.
- تتأثر النفقات العامة بالنمو السكاني في المدى الطويل فقط.

## 3-أهمية الدراسة:

-تكتسب الدراسة أهمية بالغة من خلال إرتفاع النمو السكاني في الجزائر و ما يتطلبه هذا النمو من زيادة في إحتياجاتهم من خدمات إقتصادية و إجتماعية مما يؤثر على حجم النفقات العامة للدولة' و ذلك اعتمادا على بيان النمو السكاني المتزايد بقوة وسرعة,و مدى تأثير الطلب السكاني على الحكومة مما يظغط عليها و ليدفعها للإستجابة لهم و توفير إتياجاتهم.

## 4-أهداف الدراسة:

-تهدف هذه الدراسة لتحليل و قياس سلوك النفقات العامة بتأثير نمو السكاني في الفترة (1985-2019), وذلك من خلال التطرق إلى بعض المفاهيم و الحقائق المتعلقة بالنمو السكاني و تزايد حاجاته,و عليه نسعى من خلال هذه الدراسة ألى تحقيق جملة من الأهداف نلخصها فيما يلي:

- التعرف على ظاهرة زيادة السكان و أهم نظرياتها المفسرة.
-التعرف على النفقات العامة و زيادتها و تقسيمها في الجزائر.
- تحديد العلاقة بين إجمالي السكان و النفقات العامة.
- دراسة العلاقة الميدانية لتأثير النمو السكاني في الجزائر على ارتفاع النفقات العامة.

## 5-منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا النظرية على المنهج الإستنباطي لملائمته و طبيعة الموضوع من خلال التطرق للمفاهيم النظرية لظاهرة النمو السكاني و ظاهرة تزايد النفقات العامة, و التحليل لتدقيق في هذه الظاهرتين,و على المنهج الإستقرائي من خلال استخدام الأدوات القياسية في الدراسة التطبيقية لإختبار مدى تأثير النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر على النفقات العامة في فترة الدراسة.

## 6-مبررات الدراسة:

**مقدمة**

تم اختيار الموضوع لدافعين رئيسين نوجزها في ما يلي:

- **دوافع شخصية:**

–التعمق في دراسة سكلن الجزائر, وإظهار مخاطر نقص الموارد المالية التي قد تشكل خطرا على الإقتصاد مستقبلا.

- **دوافع موضوعية:**

–نقص الدراسات العلمية التي تناولت هذه الدراسة في تأثير النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر.

–الترشيد الغير العادي للنفقات العامة على خطط و برامج لا تلبي إحتياجات السكان و متطلباتهم المتزايدة.

## 7– حدود الدراسة:

- **–الحدود المكانية:** سيتم معالجة إشكالية البحث في هذه الدراسة بالنسبة للجزائر.
- **–الحدود الموضوعية:** تطرقت الدراسة النظرية دراسة النمو السكاني و ظاهرة تزيد النفقات العامة و علاقة التأثير لثنائية (النمو السكاني–النفقات العامة).أما الجانب التطبيقي إهتم بتأثير نمو السكان في الجزائر على النفقات العامة.
- **–الحدود الزمنية:** لفهم الدراسة بشكل مفصل كان لابد من اختيار الفترات الحديثة و التي قيدناها بالفترة(1985–2019).

## 6–صعوبات الدراسة:

–قلة المراجع

–صعوبة توفير الإحصائيات من مصدر واحد.

و قد إعتمدنا على الخطة التالي:

الفصل الأول: **البناء النظري لثنائية (تزايد السكان–تزايد النفقات العامة)**

**I–ماهية ظاهرة النمو السكاني.**

I–1–مفهوم النمو السكاني و كيفية حسابه.

I–2نظرية المفسرة للنمو السكاني.

I–3– السياسة السكانية.

II– ماهية النفقات العامة

II–1– مفهوم النفقات العامة

II–2– تحديد حجم الإنفاق الحكومي

II–3– الأسباب و النظريات المفسرة لزيادة النفقات العامة في الجزائر

**مقدمة**

III- العلاقة النظرية الثنائية(تزايد االسكان- تزايد النفقات العامة)

III-1-قنوات تأثير النمو السكاني على النفقات العامة

III-2-:الأثار الإقتصادية الكلية للنمو السكاني على الإستثمار و الإستهلاك و الغذاء

III-3-الأثار الإقتصادية الكلية للنمو السكاني على الإدخار,التنمية و الإنفاق

**الفصل الثاني:الدراسات السابقة**

**I-**دراسات سابقة.

I-1-دراسات عربية.

II- ملخص الدراسات السابقة

**الفصل الثالث: الدراسة التحليلية و القياسية لأثر النمو السكاني على النفقات العامة**

I-دراسة تحليلة وصفية لتطور النمو السكاني في الجزائر

I-1-مراحل تطور النمو السكاني في الجزائر

I-2- تحليل تطور النمو السكاني بعد 1985.

**II-** دراسة تحليلة وصفية لتطور النفقات العامة في الجزائر.

II-1- تحليل تطور نفقات التسير و التجهيز إلى النفقات العامة الإجمالية في الجزائر.

II-2- تحليل العلاقة النظرية للنمو السكاني و النفقات العامة في الجزائر

III-2- دراسة قياسية للأثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر للفترة (1985-2019).

III-1-دراسة وصفية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية .

**III-1 -الدراسة القياسية**

# الفصل الأول

## البناء النظري لثنائية
## (تزايد السكان-تزايد النفقات العامة)

## تمهيد :

ان تزايد النمو الديموغرافي الناتج عن تحسن مستويات المعيشة و توفر الرعاية الصحية وانخفاض عدد الوفيات نجم عنه ظاهرة مالية من أهم مظاهراها و ظوابطها ظاهرة تزايد النفقات العامة, التي تعتبر الأدات الأساسية للنشاط الاقتصادي,حيث أصبح على عاتق الدولة أن توفر العديد من الضروريات للمجتمع أهمها: الأمن,الصحة,التعليم,السكن,وتوفير مناصب شغل... مما يجعلها تعاني من مشكلة في موازينها خاصة المالية منها.

لهذا يجب معرفة عدد السكان في لحظة ما,ومعرفة نموهم مع الوقت,في عند علماء الاجتماع ينبغي أن تتوفر لديهم الحقائق المتعلقة بالسكان في مختلف الأقاليم المناطق لكي يتمكنوا من حساب نسب تخص دراستهم كالزواج و الطلاق و الأمية.

رغم أهمية هذه الدراسات الا أنه يكتنفها غموض وجب ازالته عن بحثنا هذا, لهذا سنلقي الضوء خلال هذا الفصل على أهم مفاهيم هذه الظاهرة و التعرف على مختلف جوانبها من خلال ثلاث مباحث :

**I**- ماهية ظاهرة النمو السكاني.

**II**- ماهية الفقات العامة.

**III**- علاقة ثنائية (تزايد النمو الديموغرافي- تزايد النفقات العامة)

# I- ماهية ظاهرة النمو السكاني.

ظهرت ظاهرة النمو السكاني بظهور البشر على هذه المعمورة و درست من قبل العديد من المفكرين عبر مختلف الأزمة, لذا سنتطرق خلال هذا المبحث الى مختلف مفاهيم هذه الظاهارة و نظريات مفسرة لها.

## I-1- مفهوم النمو السكاني و كيفية حسابه.

### I-1-1- مفهوم النمو السكاني:

هو اختلاف حجم و عدد سكان مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة و نلاحظ أن السكان في حركتهم و تغيرهم إما أن يسيروا في اتجاه النمو و التزايد نتيجة للزيادة في أعدادهم بفعل العوامل المختلفة كالمواليد و الهجرة الداخلية, و إما أن يسيروا في اتجاه عدم النو أو الانخفاض أو التراجع نتيجة للنقصان في أعدادهم,بفعل عوامل مؤثرة كالوفيات و الهجرة أو غيرها, و هذه الحركة في عدد السكان بالزيادة أو النقصان تسمى تغيرا أو نموا أو حركة[1].

و قد شهد النمو السكاني في العالم تغيرا كبيرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية, فقد أدى تطور الذي شهدته الرعاية الصحية و صناعة الدواء جنبا الى جنب مع برامج التنمية الاقتصادية و الإجتماعية إلى انخفاض مطرد في معدل الوفيات مع بقاء معظلات المواليد مرتفعة في معظم بلاد العالم, الأمر الذي يترتب عليه إتساع الهوة بين المولود و بالتالي معدلات الزيادة الطبيعية.[2]

أصبح تزايد السكان السريع ينعث "بالإنفجار السكاني " فكل ساعة يولد 10.000 طفل ويموت 4.00 انسان,أي أن صافي زيادة السكان في العالم يقدر حوالي 6.0000 طفل في الساعة وبعبارة أخرى كل يوم يزداد سكان العالم بحوالي 144000 نسمة.[3]

### I-2-2- حساب النمو السكاني.

يرتبط النمو السكاني بمسألتين هما الزيادة الطبيعية و الهجرة ,حيث أن الزيادة الطبيعية هي الفارق بين معدل المواليد و معدل الوفيات أو بتعبير أخر.[4]

الزيادة الطبيعية= معدل المولود- معدل الوفيات

من هنا يمكن أن يحسب معدل الزيادة الطبيعية كالأتي[5]:

معدل النمو الطبيعي= معدل الولادات- معدل الوفيات

---

[1] -علي عبد الرزاق جلبي,**علم اجتماع السكان** ,دار مسيرة للنشر و التوزيع ,الطبعة الأولى , الاسكندرية, 2014,ص34

[2]- سيرروي كالن,ترجمة ليلي الجبالي,**عالم يفيض بسكانه**,عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب ,الكويت 1996 ص 16.

[3] - عاطف علبي ,**الجغرافيا الإقتصادية و السياسة السكانية و الجيوبولتيكيا** ,المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ,لبنان 1989 ص 543.

[4] - عدنان السيد حسين ,**الجغرافيا السياسية و الإقتصادية و السكانية للعالم المعاصر**,المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و الوزيع الطبعة الثانية ,لبنان 1996 ص 205.

[5] -مصطفى خلف عبد الجواد,**دراسات في علم اجتماع السكان**,دار المسيرة القاهرة,2000, ص 368.

أي أن الزيادة الطبيعية يقصد بها التغير في حجم السكان الناتج عن تزايد ( أو تناقص) المواليد عن الوفيات في فترة زمنية معينة, وعند تبلغ الهجرة الصافية صفرا, فان معدل الزيادة الطبيعية يتطابق مع معدل النمو السكاني.

و يقاس معدل المواليد بعدد الأطفال الذين يولدون أحياء لكل ألف من السكان , كما يقاس معدل الوفيات بعدد الموتى لكل ألف من السكان خلال العام.

بينما يقاس معدل صافي الهجرة الخارجية بنسبة صافي الهجرة الخارجية لكل ألف من السكان خلال نفس العام .

## I-2- نظرية المفسرة للنمو السكاني.

### I-2-1- نظرية مالتوس

لقد رأى مالتوس أن التزايد في عدد السكان يتوقف بالدرجة الأولى على التزايد في وسائل العيش, لأن أغلبية السكان تعيش دائما رب مستوى الكفاف,قد حد به ذلك الى الاستنتاج بأن تحسين دائم في مستوى معيشة البشر سوف يكون صعبا مادان الزيادة في الانتاج يسحبها تزايد مماثل في عدد السكان, و قد كتب مالتوس ليبين أن قدرة الانسان على الإنجاب و التناسل أعظم منها على إنتاج ضروريات الحياة, و هذا المبدأ السكاني الذي طلع به .

و باختصار فقد رأى مالتوس أن قدرة السكان على التزايد أعظم بكثير من قدرة الأرض على انتاج وسائل العيش للانسان, ويكمن صياغته ذلك حسابيا فنقول بأن تزايد السكان يتم وفق متوالية هندسية بينما لاتزيد و سائل العيش الا بنسبة حسابية و ذلك على النحو التالي:[1]

**السكان**:1-2-4-8-16-32-64

**وسائل العيش** :1_2_3_4_5_6_7...

-وبذلك استخلص النتائج العامة التالية:[2]

-ان قدرة الانسان على التناسل و فعاليتها تعمل على زيادة عدد السكان.

-اعتقد مالتوس أن هناك مانعين هما الأسباب الحقيقية في الزيادة الطبيعية في السكان و ان الزيادة السريعة نسبيا حدثت دائما حينما اختفت هذه الأسباب بدرجة ملموسة, و لولا وجود هذه الموانع لتعرضت البشرية لكارثة. و هي موانع ايجابية مثل الصناعات الغير صحية و الوباء و الحروب, فهي تشمل العوامل التي تؤدي الى خفض معدل المواليد مثل تأجيل الزواج و كبح النفس أثناء الزواج

-هناك علاقة عكسية بين الزيادة في عدد السكان و معدل الانتاج في المواد الغذائية و يتم الحفاظ على مستوى من النمو السكاني المتناسب مع موارد البقاء من خلال الظوابط الايجابية أي من خلال معدل الوفيات عندما يحدث عدم التوازن بين حجم السكان و وسائل المعيشة يرتفع معدل الوفيات بصفة منتظمة حيث ينخفض حجم السكان و يصل الةى معدل متناسبمع الموارد المتاحة.

[1] - فتحي محمد أبو عيانة , **دراسات في علم السكان**, دار النهضة العربية , بيروت لبنان , 2002, ص 274.
[2] - مصطفى خلف عبد الجواد , **دراسات في علم اجتماع السكان** ,م ص 10.

**I-2-2- نظريات ما بعد مالتوس.**

توجد عدة نظريات نذكر منها ما يلي[1] :

I-2-2-1- **نظرية الطبيعية** : تعتمد النظريات الطبيعية أساسا على الإعتقاد بأن طبيعة الإنسان نفسه و طبيعة العالم الذي يعيش فيه تتحكمان في نموه بنسبة معينة, و هذا النوع من النظريات يرينا كيف كان علماء الحياة يحاولون ايجاد قانون نمو السكان يتمكنون به من معرفة ما حدث في الماضي وما سيحدث في المستقبل دون أي تدخل الانسان من ناحية القيم أو الاتجاه و من أبرز علمائه:

I-2-2-1-1-**هربرت سنبنسر**: اعتقد سنبنسر بوجود قانون طبيعي يعفي الانسان من أية مسؤولية من التحكم في زيادة عدد أفراده,ويرى أن الطبيعة حققت هذه الغاية عن طريق اضعاف اهتمام الانسان بالتناسل في حين يؤدي تخصص المزيد من الوقت و الجهد الى التنمية الشخصية و العلمية ة الاقتصادية, لقد أكدت نظرية سنبنسر على العلاقة بين زيادة السكان و الحضارة بمعنى: كلما تعقدت الحضارة كلما زاد الجهد الفيزيولوجي للانسان و هو ما يترتب عليه قبة الانجاب و باختصار فان التقدم الحضاري ونضجه غير ملائم للاخصاب المرتفع.

**I-2-2-1-2-نظرية دبلداي**: يذهب دبلداي في كتابه (القانون الحقيقي للسكان) , الى أن زيادة التغدية تؤدي الى تناقص القدرة اليجابية للسكان, ما يعني أن هناك علاقة عكسية تربط ما بين الموارد الغذائية و الزيادة السكانية و أنه كل ما تحسنت موارد الغذاء أبطأت الزيادة السكانية , كما أن تكاثر السكان يكون أكبر لذى الطبقات الاجتماعية الفقيرة, ويتناقص بين الأثرياء في حين يحافظ على حجمه في ما يتعلق بالطبقات المتوسطة حيث توصل الى مجموعة من نقاط الضعف و التي نذكر منها :[2]

أ- لم يفرق دبلداي بين القدرة على الانجاب و بين النمو الفعلي للسكان.

ب-قوله أن أشد الناس قدرة على التناسل أشدهم يؤسا, وأن قوة الانجاب تميل الى التناقص الذي ينجم عن كثرة الغذاء, أمران لا تستمدها أي حقائق علمية و لا يمكن الجزم بها بالمطلق, وهو ما يجعلهما غير واقعيان.

**I-2-2-1-3- نظرية سادلر**:كان ما يكل توماس سادلر مصلحا اجتماعيا انجليزيا و من رجال الاقتصاد و معاصرا لمالتوس, و قد رأى أن القانون الطبيعي الذي يحكم نمو السكان يتناقض تماما مع القانون الذي جاء به مالتوس, وكان يعتقد أن ميل البشر الى التزايدسوف تناقض بالطبيعة كلما ازداد ازدحام السكاني غي المراكز العمرانية و أن عددهم يتوقف تماما عند النمو و التزايد و ذلك عندما يتمتع الناس بأكبر قدر من السعادة, و ذلك بالافتراض تساوي جميع الأشياء الأخرى و ذكر بأن قانون السكان الذي نظم و لا يزال ينظم زيادة البشر في جميع الحالات و هو ببساطة أن القدرة على الانجاب في ظل ظروف متشابهة بتغير تغيرا عكسيا كلما زاد عددهم في مساحة المعلومة.[3]

---

[1] - سهام عبد العزيز , **مدخل إلى علم الديمغرافيا** , محاضرة بكلية العلوم الإنسانية الإجتماعية ,قسم علم اجتماع , بجامعة محمد لمين دباغين سطيف 2. من الموقع:. https://cte.univ- stif2.dz يوم: 2022/03/01.

[2] - عبد الحليم البشير الفاروق ,**النظريات السكانية 1439-1440**,من الموقع : .https://drive.uqu.edu.sa يوم: 2022/03/01.

[3] - فتحي محمد أبوعيانة,**دراسات في علم السكان**, مرجع سبق ذكره ص 279.

**I-2-2-2-النظريات الاجتماعية**: وتمثل الاتجاه الثالث في مجال دراسة و تفسير النمو السكاني,و الذي تعتبر بأنه ليس خاضعا لأن القانون الطبيعي ثابت, بقد ما هو نتيجة لظروف و متغيرات اجتماعية متعددة, ما بعني أنه يخضع لمتغيرات تختلف تبعا لاختلاف البيئات الزمنية و السكانية.

**I-2-2-2-1-نظرية ارسين ديمون**:أستاد بجامعة ستراسبورغ , اهتم بالقضايا الاجتماعية مؤثرة في السكان و ذلك انطلاقا من الدراسة التي قام بها عن النمو السكاني في أواخر القرن 19 بفرنسا, و التي ضمنها في كتابه الصادر سنة 1890 تحت عنوان تناقص سكان المدينة, و الذس تضمن نظريته بشأن الارتقاء الاجتماعي ة التي عرفت بالاسم العزلة الاجتماعية و يؤيد ديمون أن الفرد يميل الى البحث عن الصعود الى مستويات أعلى في بيئة اجتماعية, و أنه في عملية الارتقاء هذه يصبح أقل قدرة من الناحية الاجتماعية على التناسل, و ذلك لأنه يبتعد شيئا فشيئا عن و سطه الطبيعي و عن أسرته, و يفقد نتيجة ذالك اهتمانه باللأسرة اذ لا يوجد الوقت الكافي لتكوينها, فهو ما دفعه الى التسليم بأن عدد السكان في المجتمع يتناسب عكسيا مع تكوين الفرد نفسه,[1] و قد بنى ديمون نظريته هذه نتيجة دراسة للخصوبة في أقاليم فرنسا, وذهب الى أن هناك تفاوت كبيرا بين المجتمعات المتقدمة مثل فرنسا و النامية مثل الهند, ففي فرنسا حين استقرت الديموقراطية كان الانتقال من الطبقة الى الطبقة أخرى سريعا, أي تكون الشعرية الاجتماعية أشد مفعولا مما يترتب عليه خفض معدل المواليد الى درجة كبيرة, بالاضافة الى ذلك فان المدن الكبرى في المجتمعات الديموقراطية تفرض جاذبية قوية على الذين يعيشون بالقرب منها و بهذا تزيد قوة الجاذبية الشاعرية على الناس و تسرع بالعمل على تخفيض معدل المواليد في المجتمع, أما الذين يبعدون عن مراكز الجاذبية و يعملون في حرف لا يجد الطموح الفردي فيها سوى فرص ضئيلة للنمو, لايجتذبون بمثل هده السرعة الى الحركة الشعيرية, و من هنا لا يتحمل أن يقللو معدل المواليد بنفس الدرجة بل يواصلون التزايد.[2]

I-2-2-2-2**نظرية كارل ماركس**: يرى كارل ماركس أنه لا يوجد قانون ثابت للسكان انما يختلف قانون السكاني للمجتمع, باختلاف نظام الاقتصادي السائد في هذا المجتمع, وأنه ليس له خواص ثابتة كما يعتقدأصحاب الطبيعة, فالنظام القائم على الرأس مالية سيسبب العديد من المشاكل السكانية المتمثلة في التزايد و الفقر, فالنظام الرأس مالي لا يساهم في اتاحة فرص العمل لجميع أفراد المجتمع.

بعض الانتقادات التي وجهت الى نظرية كارل ماركس,هو اعتقاد كارل ماركس أن النظام الشتراكي يجنب المجتمعات الانسانية, النمو المتزايد للسكان, ضربا بجميع العوامل الأخرى بعرد الحائط.[3]

**I-2-2-2-3-نظرية كار- سوندرز**: ولد كارسندرز سنة 1776 و درس الاقتصاد و السكان في انجلترا, وتقوم نظرتيه في السكان على أساس أن الانسان ذاته قادرا على التحكم في اعداده و أنه أي انسان يناضل باستمراره في سبيل الوصول الى العدد الأمثل و هو العدد الذي أعلى متوسطمن للعائد بالنسبة للفرد الواحد اذ أخدنا في الاعتبار طبيعة البيئة أو المستوى المهارة و عادة الناس و تقاليدهم و غير ذلك, و عند تحكم الانسان يوجه عام في اعداده يقصد الوصول الى الحد الأمثل الذي يختلف بالطبع من وقت لأخر.

[1] - سهام عبد العزيز, **مدخل إلى علم الديمغرافيا** , مرجع سبق ذكره.
[2] - عبد الحليم البشير الفاروق ,**النظريات والسياسات السكانية**, مرجع سبق ذكره.
[3] - يحيى سعد , **علم السكان نظريات ومفاهيم** , من الموقع: .https://drasah.com يوم. 2022/03/01.

و باختصار قد اتجه كارسوندرز في نظريته الى القول بأن الزيادة في عدد السكان تخضع الى حد كبير لأفكار السكان أنفسهم عن العدد المثالي من وجهة نظرهم في ظل الظروف الاقتصادية التي يعيشون فيها, و ذكر بأن النسان قد اضطر الى ابتكار أساليب عديدة للوصول الى هذه الغاية مثال الاجهاض و عزل النساء.... وغير ذلك حتى يمكنه التحكم في زيادة عدده, و يهذا يؤكد كارسوندرز على تحطم النسان الفعلي في زيادة عدد أفراده أكبر مما فعل مالتوس ويؤكد بدرجة على الموانع الايجابية.[1]

و بذلك يسلم كارسوندرز أن السكان في أي مجتمع اما أن يكونوا قلة أو كثرة أو عند حد أمثل و يفرق بين ثلاثة أنواع من كثافة السكان كثافة فيزيقية و كثافة احصائيةو كثافة اقتصادية.[2]

لا نزال نظريات السكان و التنمية تشغلا العالم باعتبار أن علم السكان من أكثر المجالات التي توليها الدول اهتماما خاصا. و يبدو أن النظريات الجتماعية و الاقتصادية لم تجد خلا جدريا في السكان بسببتعدد العوامل و المؤثارت التي تؤثر على مجتمع دون غيره.

## I-3- السياسة السكانية.

إنه عند وضع سياسة سكانية في مجتمع ما من طرف المسيرين و المسؤولين على مراقبة السكان يجب أن تكون لهده الاخيرة خطة متكاملة الجوانب و الاهداف وان تكون لها اجال مدروسة مسبقا انطلاقا من معطيات سكانية ما بغية الوصول الى وضع سكاني ما مع توفير امكانيات اللازمة.

### I-3-1- تعريف السياسة السكانية.

توجد عدة تعاريف منها :

**التعريف الاول:** يمكن تعريف السياسة السكانية على أنها سياسة الدولة لتنظيم سلوك سكانها من الناحية الديمغرافية في الحاضر و المستقبل وتشمل السياسة السكانية مجموعة الاجراءات و المخططات و البرامج التي تستهدف التأثير في المتغيرات السكانية والتركيب الهيكلي للسكان كما وكيفا , بما يلائم حاجات المجتمع و متطلبات نموه ورفاهية مواطنيه وتشمل المتغيرات السكانية كل ما يتعلق بحجم السكان ,ونموهم, وتوزيعهم, وتركيبهم , وخصائصهم وبهدا المعني فان السياسة السكانية لا تقتصر على مشكلة ارتفاع معدل النمو السكاني فقط ولكنها تشمل كذلك برامج لتنشيط نمو السكان في بعض البلدان وهجرة السكان وحركتهم.[3]

**التعريف الثاني:** تعني السياسة السكانية (جملة التدابير المباشرة وغير مباشرة يقصد التأثير الكمي والنوعي على السلوك الديمغرافي وفي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وفي ايجاد التوازن بين المتطلبات السكانية والتنمية المستدامة .)

[1] - فتحي محمد أبو عيانة ,**دراسات في علم السكان** ,نفس المرجع السابق ص 276.
[2] - مصطفى خلف عبد الجواد , **دراسات في علم اجتماع السكان** , نفس المرجع السابق ص 17.
[3] - المجلس الوطني للسكان الأمانة العامة, **أهمية مراجعة السياسة الوطنية للسكان** , من موقع :.https://npc-ts.org يوم: 2022/03/02.

وبهذا التعريف فان الساسة السكانية تعتبر المظلة التي تندرج تحتها جملة البرامج والأنشطة التي تؤثر بطريقة مباشرة مثل( برامج تنظيم الأسرة) وغير مباشرة مثل (رفع مستوى التعليم) في متغيرات السلوك الديمغرافي وخصائصه الصحية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية و البيئية.[1]

**التعريف الثالث**: ان السياسات السكانية ماهي الا اجراءات حكومية (بشكل قوانين وأنظمة وبرامج) تهدف الى محاولة التأثير في العوامل الثلاثة لتغير السكاني ( المواليد والوفيات والهجرة) كوسيلة لتعزيز التنمية الاجتماعية .

وهي,في رأي اخر مجموعة من الاجراءات التي تتخدها الدولة لتأير على الاتجاهات السكانية كما ونوعا من خلال البرامج والخطط التي تتخد لتنفيديها.[2]

## I-3-2- أهداف و مقومات السياسة السكانية

### I-3-2-1- أهداف السياسة السكانية:

تتباين أهداف السياسات السكانية المعاصرة, كما تختلف وسائل الوصول إلى تلك الأهداف,وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي لمعظم السياسات السكانية هو خفض معدلات الزيادة السكانية,فإن (المدة) الذي يصل إليه هذا الخفض يختلف من دولة الى أخرى,ولا تكاد توجد دولة في العالم تهدف إلى الوصول بالنمو إلى مرحلة الصفر أي تثبيت عدد السكان عند حد معين , ومن هنا فإنه لا ينبغي أن تصور أن "انسب السكان" تعني بقاءهه عند حدود عدد ثابت فهم يتزايدون بتنمية الموارد, كما أن الوصول بالنمو السكان إلى درجة الصفر أمر مرفوض دينيا وترفضه الشعوب.[3]

وتتمثل أهداف السياسة السكانية فيمايلي:[4]

- تحقيق التوازن لتركيب السكاني في الدولة.
- تحقيق التوازن بين التركيب السكاني و موارد الدولة.
- تحقيق التنمية المتوازنة .
- تحقيق المساواة بين الجنسين.
- تطوير برامج الصحة الإنجابية .
- تطوير مراكز رعاية الأمومة و الطفولة.

[1] - مجاهد أحمد الشعب, **السياسة السكانية** ,من موقع: https://yemen –nic.info. يوم:2022/03/02

[2] - نظام عبد الكريم الشافعي,**مفهوم السياسات السكانية ومدى حاجة دول مجلس التعاون الخليجي إليها,اللجنة الدائمة للسكان**,الطبعة الاولى, قطر الدوحة ,2008 ص 06.

[3] -أحمد علي إسماعيل,**أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية** ,دار الثقافة و النشر و التوزيع ,الطبعة الثامنة , القاهرة 1997 ص 257.

[4]- بسام محمد أبو عليان , **محاضرات في علم اجتماع السكان** ,مكتبة الطالب الجامعي خانيونس' الطبعة الثالثة,2021 ص 121.

## I-3-2-2- مقومات السياسة السكانية:

تشمل السياسة الديمغرافية من وجهة النظر النمودجية أو التصويرية على العناصر التالية:[1]

أ- تحليل الإتجاهات الديمغرافية السابقة و الراهنة وبحث أسبابها.

ب-محاولة التنبؤ بما سوف يحدث (التغيرات الديمغرافية المستقبلية ) التي تشتمل عليها الإتجاهات الديمغرافية في الماضي والحاضر باعتبارها مؤشرات لإتجاهات مستقبلية.

ت-إجراء عملية تقدير النتائج الإقتصادية و الإجتماعية لهذه الأنماط المتوقعة من التغيرات السكانية.

ث-اجراء عملية تطوير للمقاييس اللازمة بحيث يكون مناسبا لإحداث التغيرات المطلوبة.

## I-3-4- العوامل المؤثرة على نوع السياسة السكانية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على نوع السياسة الديمغرافية المتخدة في دولة ما التي عليها أن تأخدها بمحمل عند رسم هذه الساسة على النحو التالي:

### I-3-4-1-العوامل الاجتماعية:

يؤثر المستوى الإقتصادي وأنماط الإنتاج في الدولة على نوع السياسة المتبعة, وتقوم الدولة باتباع السياسة الديمغرافية التي تتناسب و إمكانياتها المادية و البشرية , حيث أن الظروف الإقتصادية تنعكس على الحاجة إلى اليد العاملة ومن تم تؤثر على سياسات الهجرة والنمو السكاني.[2]

### I-3-4-2-العوامل الاقتصادية:

يؤثر المستوى الاقتصادي وأنماط الانتاج في الدولة على نوع السياسة المتبعة ,حيث تتبع الدولة السياسة الديمغرافية التي تتناسب و امكانيتها المادية والبشرية , و تنعكس الظروف الاقتصادية على الحاجة الى اليد العاملة ومن ثم تؤثر على سياسات الهجرة والنمو السكاني.[3]

### I-3-4-3-العوامل السياسية و الاعتبارات القومية:

تسعى الدول الصغيرة إلى زيادة عدد سكانها وبخاصة تلك المهددة من قبل دولة مجاورة ذات حجم سكاني كبير,ولعل التاريخ زاخر بنمادج كثيرة كان لها الأثر في ذلك.[4]

---

[1] - بو هراوه عز الدين,الإنتقال الديمغرافي في الجزائر دراسة مقارنة بين التعدادات السكانية في الجزائر,أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الديموغرافيا, جامعة باتنة1, 2019ص66.

[2] -**أفاق عالم بل حدود** من الموقع.: https://medicante.blogspot.com. يوم: 2022/03/02.

[3] - الدراسات السكانية ,**السياسات السكانية** من الموقع: http://hama –univ.edu.sy. 2022/03/02.

[4] - **أفاق عالم بلا حدود** , مرجع سبق ذكره. يوم 2022/03/02.

## II-: ماهية النفقات العامة

تعد النفقات العامة احدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة بهدف تحقيق دورها في المجالات الاقتصادية و المالية حيث أنها تعطس جميع الأنشطة العامة, و تبين برامجالحكومة في برامج الميادين المختلفة في شكل اعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد,كما أن تطور الدولة و تنوع المجالات تتدخلها بقصد اشباع هذه الحاجات قد فرض على نظرية النفقات العامة أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها و تحديد تقسيماتها , و القواعد التي تحكمها و تبرز أسباب و نظريات تزايدها.

## II-1-: مفهوم النفقات العامة.

### II-1-1- تعريفات حول النفقات العامة

**التعريف الأول:** يعرف علماء المالية أن النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود يقوم بانفاقه شخص عام بقصد اشباع حاجة من الحاجات العامة و يتضح من دراسة ذلك التعريف أن أركان النفقة ثلاثة:

**1-مبلغ نقدي:**يتميز الانفاق الدولة في عصرنا الحاضر بأنه نقدي,فالدولة تقوم عادة و هي بصدد أداء الخدمات العامة بانفاق مبالغ نقدية للحصول على ملتزماتها من سلع (المواد الخام و سلع كاملة التصنيع) و الخدمات ( عمل الأفراد) و قد نشأ هذا الركن من أركان النفقة العامة نتيجة تطور طويل.[1]

**2- تصدر النفقة العامة عن الدولة و احدى هيئاتها:** حيث تشمل افقات الهيئات المحلية و مؤسسات الدولة و نفقات و المشروعات العامة و لا يمنع من ذلك أن هذه المشروعات تخضع في ادارتها لتنظيم تجاري بقصد الربح.[2]

**3-النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام:**يجب أن يتم اصدار النفقة بغرض تحقيق منفعة عامة, أي اشباع حاجات عامة مثل الأمن -القضاء -التعليم... و يختلف مفهوم المنفعة العامة كفكرة حديثة من مجتمع لأخر و من زمن لأخر, و يرجع هذا الشرط الى أن الغرض من وضع أموال عامة ( الا بتحقيق منفعة عامة) تحت تصرف السلطات العامة هو اشباع الحاجات العامة من ثم يجب استخدام النفقات العامة الى بتحقيق منفعة عامة مع مراعات توزيع الأعباء المالية بالتساوي على كل فرد.[3]

**التعريف الثاني:** النفقات العامة هي مبالغ نقدية أقرت من قبل سلطة تشريعية ليقوم شخص عام بانفاقها في توفير سلع و خدمات عامة وتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية.[4]

---

[1] - مجدى شهاب,**أصول الاقتصاد العام المالية العامة**,دار الجامعة الجديدة ,الطبعة الأولى ,الإسكندرية , 2004, ص193.
[2] - محمد طاقة, هدى العزاوي, **اقتصاديات المالية العامة** ,دار المسيرة , الطبعة الثانية,عمان ,2010, ص 33.
[3] - مجدى شهاب , **أصول الإقتصاد العام المالية العامة**, مرجع سبق ذكره ,ص 194.
[4] - أحمد بوجلال , **إجراءات تنفيد النفقات العامة في الجزائر 2018**, مجلة دراسات العدد الإقتصادي 'المجلد 15, العدد 02, ص 244.

**التعريف الثالث:** مبلغ نقدي يدفع ب واسطة خزانة عامة لاشباع حاجة عامة تحددها عناصر التي تستند الى كل من طابعها ( مبلغ نقدي), صفة القائم بها ( هيئة عامة) و هدفها اشباع حاجة عامة.[1]

## II-1-2- تقسيمات النفقات العامة في الجزائر

II-1-2-1-. **نفقات التسيير:** تأتي نفقات التسيير في شكل اعتمادات ضمن مزانية الدولة بهدف تكفل بالنفقات العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية [2],حيث تلك هي النفقات التي تخصص للنشاط العادي الطبيعي للدولة, و التي تسمح بتسيير نشاطات الدولة و التطبيق اللائق للمهامات الجارية أي تلك التي تدفع من أجل المصالح العمومية و الادارية[3].و تنقسم نفقات التسيير الى أربعة أبواب هي:[4]

- أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة للارادات.
- تخصيص السلطة العمومية.
- نفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- تدخلات العمومية.

**II-1-2-2-.. نفقات التجهيز:** تتمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عند ازياد الناتج الوطني الاجمالي (PNB) و بالتالي ازدياد ثروة البلاد و يطلق عليه نفقات التجهيز اسم مزانية التجهيز أو مزانية الاستثمار و تكون هذه النفقات من حيث الاستثمارات الهكلية الاقتصادية الاجتماعية و الادارية , و التي تعتبر مباشرة بالاستثمارات المنتجة و يضيف لهذه الاستثمارات اعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية,و تخصص القطاعات الاقتصادية للدولة ( الفلاحي الصناعي) .[5]

و تتفرع الى ثلاث أبواب: [6]

-الاستثمارات التي تنفد من طرف الدولة.

-اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

- النفقات الأخرى برأس مال.

---

[1] - بن فضل سامية , **النفقات العمومية ودورها فيالنمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة (2001-2016),** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر علوم إقتصادية 'تخصص إقتصاد كمي, جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم,2018, ص, 6.

[2] - جلاب خديجة,**تسير نفقات التجهيز بلدية عين الحجل (2017-2020)**'مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر,تخصص تسير عمومي, جامعة محمد بوضياف ,مسيلة , 2021 ص 20.

[3] - سليماني فريدة, **دراسة أثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي باستعمال نموذج التكامل المشترك حالة الجزائر (1970-**2012), مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر,تخصص افتصاد كمي , جامعة أكلي محند اولحاج , البويرة,2014, ص 47.

[4] - سراج وهيبة , **دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر** , محاضرة في المالية العامة ' جامعة حسيبة بن بوعلى , شلف , ص 93.

[5] - سليماني فريدة , **دراسة أثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي**, مرجع سبق ذكره , ص 48.

[6] - سراج وهيبة, **دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر**, مرجع سبق ذكره , ص 93.

النفقة العامة قواعد أساسية من أهمها أن النفقة العامة ذات منفعة عام ( أولا) , كما تتميز النفقة العامة بقاعدة الاقتصاد (ثانيا) و قاعدة الترخيص ( ثالثا).

## II-1-3-الفرع الثالث:قواعد النفقة العامة

**II-1-3-1-قاعدة المنفعة:** يعكس النفقة الخاصة التي تهدف الى تحقيق أو اشباع حاجات خاصة, فان النفقة العامة لها الهدف لتحقيق أو اشباع حاجات عامة, و من ثم لا يجوز للدولة تمييز بين المناطق و الجهات و بين الأفراد.[1]

**II-1-3-2-قاعدة الاقتصاد:** الابتعاد عن الاصراف و التبدير و عن الشح و التقتير أي الاقتصاد في النفقة و حسن التذبير, و من أمثلة التبذير: تعيين عدد من العاملين في أماكن لا حاجة لهم بها, شراء أجهزة غير ضرورية.[2]

**II-1-3-3-قاعدة الترخيص:** حتى تتوفر المنفعة و ضابط الاقتصاد في الانفاق فانه يمكن التواصل الى ذلك عن طريق تحقين كل ما يتعبق بالنشاط المالي للدولة الذي يمثل في احترامها كافة الاجراءات القانونية, و بالتالي فان القوانين المالية في الدولة تنظم كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة.[3]

## II-2- تحديد حجم النفاق الحكومي.

يتوقف حجم النفقات العامة على مجموعة من المحددات حيث توجد حدود لا يمكن تجاوزها و الا تعرض الاقتصاد القومي للخطر, و نتعرض في ما يلي أم هذه المحددات.

**II-2-1-مستوى النشاط الاقتصادي** ان ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي يؤدي بالضرورة لارتفاع حجم النفقات العامة العكس صحيح, مما يعني وجود علاقة طردية بينهما, و قد وضح هذا الأمر بصفة خاصة منذ بداية القرن العشرين في الدول المتقدمة حيث أدى نمو النشاط الاقتصادي الى زيادة النفقات العامة و مدى حساسيتها لتغيرات اقتصادية دورية, و عند رسم سياية الانفاق العام يجب معرفة أثره في الطلب الفعلي بشقيه( الطلب على أموال الاستهلاك, الطلب على أموال الاستثمار).[4]

حيث أن مستوى النشااط الاقتصادي يأثر على حجم الانفاق العام ففي حالة الركود الاقتصادي و التي يمكن تعريفها بأنه الانخفاض في الطلب الفعلي الكلي في الاقتصاد عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية و التي يعبر رقميا بمستويات النمو في الناتج المحلي الاجمتالي و لغاية تحفيز النمو الاقتصادي و انتشال الاقتصاد من حالة الركود تلجأ الدولة الى زيادة الانفاق العام و خصوصا الانفاق الرأس مالي بهدف تنشيط الطلب الكلي الفعلي في الاقتصاد و خلق طلب فعلي و خلق فرص عمل للتخفيف من حدة البطالة.[5]

---

[1] - **المالية العامة,** من الوقع: .https://www.cours-examens.org يوم 2022/03/03.
[2] - حسن الحجازي **النفقات العامة** , من الموقع : .https://www.spu.edu.sy يوم : 2022/03/03.
[3] - سهام العيداني,**محاضرات المالية العامة** , أولى ماستر , تخصص قانون إداري, المركز الجامعي نور البشير , البيض ,ص 09.
[4] - خديجة الأعسر,**إقتصاديات المالية العامة**,الطبعة الأولى, القاهرة,ص 91.
[5]- محمد خصاونة, **المالية العامة النظرية و التطبيق**,دار المناهج , الطبعة الأولى , 2015,ص 41.

**II-2-2-دور الدولة**: ان قيام الدولة بوظائفها هو الذي يستلزم النفقات العامة فقد سبق لنا تحليل دور الدولة بانتقاله من مرحلة الدولة الحارسة الى مرحلة الدولة المتدخلة ثم مرحلة الدولة المنتجة.[1]

ان الدول الذي تلعبه الدولة يعتبر عاملا حاسما و مؤثرا في تحديد حجم الانفاق العام و النسبة الى ناتج المحلي الاجمالي , و ان حجم الانفاق يزداد مع زيادة تدخل الدولة في اليحياة الاقتصادية, ففي ظل الدولة المحايدة كان حجم و أنواع النفقات العامة محدودة و لكن مع اتساع دور الدولة و في ظل دور الدولة المتدخلة و المنتجة فقد ازداد حجم و نوع النفقات العامة.

**II-2-3-قدرة الدولة في الحصول على ايرادات**: ان قدرة الدولة في الحصول على ايراد عام هي قدرة مستمدة من القوة الجبرية أو من قوة القانون لكن هذه القدرة ليست قدرة لا نهائية أو غير محدودة بل تتحد هذه القدرةفي ظل الظروف الاقتصادية للأفراد.[2]

حيث تتوقف المقدرة المالية القومية للدولة على عدة عتبارات اقتصادية, اجتماعية , و سياسية لعل أهمها :[3]

1- مستوى الدخل القومي و كيفية توزيعه بين الفئات الاجنماعية المختلفة.
2- ضرورة المحافظة على المقدرة الانتاجية و اعتبارات تنميتها.
3- مدى اتساع النشاط الخاص بالقياس مع القطاع و طبيعة النظام الاقتصادي للدولة.
4- اعتبارات محافظة على قيمة النقود.

## II-3- الأسباب و النظريات المفسرةلزيادة النفقات العامة في الجزائر

### II-3-1- أسباب زيادة النفقات العامة

**II-3-1-1-أسباب حقيقة**"يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات بالاضافة الى زيادة ثقل الأغباء العامة بنسبة ما, و ترتبط الزيادة في عبء التكاليف غالبا بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين و ترجع الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لأسباب عديدة:

**II-3-1-1-1-أسباب اقتصادية**:ان أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة,زيادة الدخل القومي, وا التوسعفي المشروعات العامة,و علاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (خاصة في لاحالة الكساد), فزيادة الدخل القومي تسمح للدولة في العصر الحديث

[1] - خديجة الأعسر , **اقتصاديات المالية العامة**,مرجع سبق ذكره, ص 92.
[2] - محمد خصاونة , **المالية العامة النظرية و التطبيق** , مرجع سبق ذكره , ص 42-43.
[3] - خير العكام , **المالية العامة 1**, الجامعة الإفتراضية السورية,الطبعة الأولى , سورية ,2018, ص 72.

من الزيادة في مقدار ما تقطعه منه في صورة تكاليف و أعباء عامة من الضرائب و رسوم وغيرها,حتى و لو لم تزداد أنواع الضرائب المقررة أو يرتفع سعرها و عادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة النفقات العامة.[1]

**II-3-1-1-2-.أسباب اجتماعية:**مع زيادة عدد السكان و تركزهم في المدن و المراكز الصناعية تزايد حجم النفقات العامة لمواجهةزيادة الطلب على الخدمات التعلمية و الصحية و الثقافية أو خدمات النقل و المواصلات و المياه و الغاز و الكهرياء و الأمن العام و يرجع هاذا الى أن حاجات سكان المدم أكبر و أعقد من حاجات سكان الريف,أضغ الى ذلك , زيادة نمو الوعي الاجتماعي,كنتيجة حتمية لانتشالر التعليم و ثم ازياد وعي الأفراد بحقوقهم ,فأصبحون يطالبون الدولة بالقيام بوظائف لم تعرفها من قيل,كتأمين الأفراد ضد البطالة و الفقر و المرض و العجز و الشيخوخة و غيرها و قد تترتب على ذلك زيادة النفقات العامة بصورة عامة.[2]

**II-3-1-1-3-.أسباب ادارية:**ان سوء التنظيم الاداري و و زياة الموظفين ,و الاسراف في ملحقات الوظائف العامة تعتبر أسباب الزيادة في النفقات العامة.[3]

**II-3-1-1-4-أسباب سياسية:**يمثل هذا العنصر الى زيادة النفقات العامة في تطوير الايديولوجية السياسية سواء داخليا نتيجة انتشار المبادئ الديموقراطية و الجتماعية و نمو مسؤولية الدولة أو هي الخارج نتيجة شعور الدولة بواجب التضامن الدولي.[4]

**II-3-1-1-5-.أسباب مالية:** لقد ازدادت النفقات العامة في العديد من الدول تأثير عوامل ذات صيغة مالية منها:سهولة لجوؤ الدولة الى قروض خاصة بما لها من امتيازات السلطة العامة,وجود فائض في الايرادات.[5]

**II-3-1-2-أسباب ظاهرية:** و نقصد بها الأسباب التي تؤدي الى زيادة في حجم النفقات العامة دون أن ينعكس ذلك على حجم و نوع الخدمات المقدمة للمواطن أو دون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة.

و من أهم هذه الأسباب الظاهرية نجد:

**II-3-1-2-1-.تدهور قيمة النقود:** ان تدهور قيمة النقود يؤدي الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار ذلك أن الدولة ضخ حجم وحدات نقدية أكبر مما كانت تدفعه في السابق من أجل الحصول على نفس المقدار من السلع و الخدمات,وبالتالي فزيادة حجم النفقات العامة الاسمية لا يقابله زيادة في الخدمات و السلع المقدمة للأفراد.[6]

---

[1] - سومية وسمر ,**تحليل و قياس ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016),** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر , تخصص إقتصاد كمي , جامعة العربي بن مهيدي , أم البواقي , 2018, ص 13.
[2] - سوزي عدلي ناشد , **أساسيات المالية العامة** , منشورات الحقوقية ' الطبعة الأولى , الإسكندرية , ص 28.
[3] - **ظاهرة تزايد الإنفاق العام** , من الموقع :http://elearn.univ.tlemcen.dz يوم 2022/03/03.
[4] - زاوش زهير , **محاضرات في المالية العامة** , السنة الثانية علوم إقتصادية, جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري , 2019, ص 22.
[5] - سومية وسمر , **تحليل و قياس ظاهرة النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016),** مرجع سبق ذكره' ص 14.
[6] - غربي يسين سي لأخضر , **ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة (2000-2018),** مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ' المجلد 10, العدد 01, ص 6.

**II-3-1-2-2-.التغيير في أساليب و كفيفية وضع الميزانية:** كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية,فلا تسجل النفقات في الميزانية الا صافي الحساب,أي استنزال حاصلية الايرادات العامة من النفقات العامة.

و هذا يعني أن النفقات العامة لا تسجل الا بعد استنزال حصيلة ارادتها (فائض الايرادات على النفقات).

أما فإن الميزانيات العامة تعد و تحضر طبقا لمبدأ الناتج الإجمالي الذي تدرج بموجبه كافة نفقات مرافق الدولة و ايرادتها دون اجراء آية مقاصة أو استنزال بين النفقات و الإيرادات.

و أدى ذلك بطبيعة الحال- الى عددي أو رقمي حجم النفقات العامة بصورة ظاهرية و ليس الى زيادة حقيقية في حجم الانفاق العام.[1]

**II-3-1-2-3-.زيادة عدد السكان واتساع مساحة البلاد:** إذا كان معدل النمو الديمغرافي عاليا فإنه يؤدي إلىأرتفاع كبير في نفقات الدولة, في سنة 1962 قدر عدد السكان الجزائر بحوالي 10 ملايين نسمة, و في سنة 1986 ارتفع هذا العدد إلى 21 مليون نسمة ,و في 2010 الى مايزيد عن 35.5 مليون نسمة, في آخر الإحصائيات وصل العدد إلى أزيد من أربعين مليون نسمة و هو الأمر الذي يترتبعنه ارتفاع خجم الخدمات العمومية. [2]

## II-3-2- النظريات المفسرة لزيادة النفقات العامة.

**II-3-2-1-قانون فانغر1892:** يعد الاقتصادي الألماني Adolf Wanger من أوائل الإقتصاديين الذين اولو تفسير ظاهرة ازدياد النفقات العامة و ذلك في عام 1893, حيث أطلق على تفسيره ظاهرة ازدياد النفقات العامة و ذلك في عام 1893, حيث أطلق على تفسيره قانون فانجر Wanger's , و الذي يؤطد أن حجم القطاع في الاقتصاد ينمو مع نمو الدخل الوطني, وهذه العلاقة حسبه ناتجة ضمنيا من أن النمو الإقتصادي يؤدي إلى تغيرات هيكلية في مختلف الكتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية, و إلى النمو في الطلب الكلي الذسي يلبي جزء من القطاع العام بشكل يؤدي الى تزايد النفقات العامة في الإقتصاد.

أي أن زيادة النمو الإقتصادي ← زيادة الدخل الحقيقي للأفراد و المجتمع ← زيادة الطلب عن المنتجات العامة بزيادة أكبر من الدخل الحقيقي ← زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من زيادة الدخل.[3]

[1] - محمد الصغير بعلي يسرى أبو العلاء , **المالية العامة** , نشر و التوزيع ', الطبعة الأولى , الجزائر, 2003 ص 45-46.
[2] - يلس شاوش بشير, **المالية العامة المبادئ العامة و تطبيقاتها في القانون الجزائري** , ديوان المطبوعات الجامعية, الطبعة الثانية , ص 17.
[3] - سراج وهيبة , **دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر** ' مرجع سبق ذكره , ص 92.

أما الصيغة الرياضية لقانون "فانغر" ف تأخذ الشكل التالي: [1]

$$C/\mathrm{Y} = \mathrm{F}\ (\mathrm{Y}/N)$$

حيث :Y تمثل الدخل القومي

G تمثل الانفاق العام

N تمثل عدد السكان

C/Y تمثل نسبة الإنفاق الى الدخل

Y/Nتمثل حصة الفرد من الدخل القومي.

**II-3-2-2-. تفسير بيكوك وايزمان لتزايد الإنفاق العام:** لقد أوضح كل من "Peacockand wisemen" في دراسة لهما 1961 ( دراسة حول الإنفاق العام في بريطانيا خلال الفترة (1890-1955) أن النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد المفسر و لنمو و ازدياد الإنفاق العام بمرور الوقت و أنما هناك عوامل أخرى هذه العوامل تتمثل في الإضطرابات و الهزات السياسية و الإجتماعية حيث أن هذه العوامل قد اعتبرت هي العوامل الرئيسية في زيادة الإنفاق العام لدى الدول النامية خاصة)[2], و في رأيهم فإن دراسة سلوك الإنفاق من سنة لأخرى قد تكون أكثر أهمية لصياغة السياسات من خلال تحليل الإتجاهات على المدى الطويل,و تقوم هده الفرضية على:

-أن الحكومة تطون قادة دائما على إيجاد طرق مجدية لإنفاقا الدخول أو العائدات المتاحة.

- أن الحكومات ليس لأمامها إلا القبولبرغبات هذه الشعوب.[3]

- و يمكن صياغة على النحو التالي:[4]

$$RGE = F(RGDP)$$

[1] - سومية وسمر , **تحليل وقياس ظاهرة النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)**, مرجع سبق ذكره , 16.

[2] - سراج وهيبة , **دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر** , مرجع سبق ذكره , ص 92.

[3] - رقوب نريمان , **تحليل ظاهرة تزايد النفقات في الجزائر وفق نموذجي فانجر – بيكوك ويزمان خلال الفترة ( 2000-2015)** جامعة سطيف 1, 2020, ص 105-106.

[4] - وليد عبد الحميد عايب, **الإثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ,** مكتبة الحسن العصرية للطباعة و النشر, الطبعة الأولى,2010, ص 103.

حيث أن :

AGE الإنفاق الحكومي الحقيقي

RGDP التاتج المحلي الحقيقي

و في ظل هذه الدراسة فإن كل منهما قد توصل إلى نتيجة أن مفادها أن النفقات العامة في تزايد تأخذ شكا قفزات – بمعنى أنها تزداد بطريقة متقطعة بسبب ما يلي:

**أثر الإزاحة:** المقصود به إزاحة الإنفاق العام المرتفع و الإيرادات الضريبية المرتفعة للإنفاق العام المرتفع,و الإيرادات الضريبية المرتفعة للإنفاق العام المنخفض و الإيرادات الضريبية المنخفضة,و يحدث هاذا و لكن نتيجة الإضطرابات الإجتماعية التي تتطلب زيادة الانفاق العام, و بالتالي زيادة الإيرادات من الضرائب, لكن مع مرور الأزمة لا تعود تلك النفقات العامة نصابها الأول لأن المجتمع أصبح قادرا على تحمل العبئ الضريبي أكثر من السابق.

**أثر التفتيش L'effet de l'inspection**: ينجم عن تطور الدولة و تدخلها في مختلف المجالات فضلا عن الحروب و التصدعات الإجتماعية.[1]

[1] - رقوب نريمان , **تحليل ظاهرة تزايد النفقات في الجزائر**, مرجع سبق ذكره, ص 106.

## III– العلاقة النظرية الثنائية(تزايد االسكان– تزايد النفقات العامة)

سنتطرق خلال هذا المبحث تبيان إسهام النفقات العامة لتحقيق المتطلبات السكانية المتزايدة,و التي بدورها تؤدي الى تزايد النفقات العامة من جهة أخرى, و آثارها من الناحية الإقتصادية و إمكانية استعمالها كأداة لتحقيق أهداف إقتصادية معينة

### III--1–:قنوات تأثير النمو السكاني على النفقات العامة.

### III-1-1-:تأثير النمو السكاني على التعليم والصحة.

**III–1–1تأثر النمو السكاني على التعليم:** تتسم العلاقة بين النمو السكاني و الخدمات التعليمية بالتأثير و التأثر, فكلما إنتشر التعليم وأصبح في عدد أكبر من أفراد المجتمع, كلما تحسنت المؤشرات السكانية مثل معدلات الخصوبة ,و معدل الوفيات). و تطورت حياة السكان اجتماعيا و إقتصاديا و تمكن أفراد المجتمع من المشاركة الفاعلة سياسيا اقتصاديا و ثقافيا, و عندما تتحسن المؤشرات السكانية و تتراجع معدلات النمو السكاني يكون بإمكان تقديم الخدمات التعليمية إلى أكبر عدد من أفراد المجتمع و تحسين نوعيةالمخرجات التعليمية.[1]

يعتبر التعليم أحد الأركان الأساسية لعملية التعليم و يبرز آثاره في بينية السكان ووظيفة و حركة ليرتقي الوعي, كما يرتفع من الزواج و تتحد السنوات الحمل لديها لتبرز علاقة العكسية بين درجة التعليم و كثرة الإنجاب أي إرتفاع معدل التعليم على انخفاض معدل الخصوبة و بالتالي تحجيم فترة الخصوبة لديها, كما أن الوعي المكتسب من التعليم يدفع بالمقارنة المستمرة بين مواردهم و حاجاتهم كما يزيد القدرة على إستعاب التكنولوجيا الحديثة ليؤثر في عملية الإنتاج كما و نوعا.[2]

يعرف الإنفاق الحكومي التعليمي على أنه كافة المبالغ التي يتم انفاقها على التعليم و تطويره كما و نوعا, و الذي ينبغي أن يرافقه توفرمواد حقيقية تمثل متطلبات العملية التطويرية مواد كانت موارد بشرية أو موارد مادية آلات أجهزة معدات مستلزمات مادية.[3]

**III–1–1–2–تأثير النمو السكاني على الصحة :** يؤثر النمو السكاني على كافة الخدمات الصحية مما جعله أمرا يحتاج الى الإهتمام من قبل المسؤوولين في الحقل الصحي,فقد اعتمد على أكثر من 15 مؤشر يقيس مستوى الطلب على الرعاية الصحية مثل زيارة .

---

[1] - عايد طاران , **أثر النمو السكاني على قطاع الخدمات في مدينة مفرق ,** مجلة جامعة النجاح للأبحاث ( العلوم الإنسانية) , المجلد 30, العدد 9 , 2016' ص 14.

[2] - أكيل حميدة, بلمير بلحسن , **أثر النمو السكاني على التنمية الإقتصادية في الوطن العربي**, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر , تخصص تحليل إقتصادي , جامعة الجزائر , 2005, ص 119.

[3] - بن نوار بومدين, **النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية بالجزائر1980-2008,** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير , تخصص تحليل إقتصادي, جامعة أبو بكر تلمسان , 2011, ص 126.

الطبيب و اقامته في المستشفى و الفحوصات المخبرية و الإنفاق على الخدمات الصحية,و قد استخدم موشر الارتفاع من خدمات الإنسان لقياس الطلب على تاخدمات الصحية في حين أشار الى أم المبالغ المالية تنفق من قبل شخص على خدمات المستشفى و خدمات الأطباء تعتبر مؤشرا جيدا يمث لقياس الطلب على الخدمات الصحية.[1]

يلعب مستوى الرعاية الصحية المتوفرة للسكان من حيث تطورها و مدى انتشارها دورا هاما في التأثير على مكونات النمو السكاني حيث يبرز أثر التطور الإيجابي للرعاية الصحية من أساليب الوقاية و العلاج و مختلف الخدمات الطبية في تخفيض وفيات الرضع عبر الجوانب التالية المتمثلة في زيادة متوسط العمر المتوقع لحياة الفرد و تحسن صحة الأمم و الطفل و توفير المتابعة الدورية للعمل التي تكشف و قت مبكر أمراض الأجنة و المساعدة في التقليل من حلات الإجهاض الإرادي و توفير اللقاحات و الأدوية خلال الحمل و بعده للأم و الطفل.[2]

ينبغي أن تركز السياسة الصحية على كل من الخدمات الصحية و الوقائية و الأساسية إذ تؤدي هذه الخدمات دورا هاما في الإسراع بعملية التحويل الديمغرافي من خلال:

- خفض احتمالات وفيات الأطفال و هو ما يحفز على الأباء على انجاب عدد أقل من الاطفال يستثمرون فيهم أكبر عدد من الموارد.
- توفير خدمات الصحة الإنجابية التي تساعد الأباء على تكويين أسراصغر حجما, و يقرر تقيرير السكان في العالم عام 2004,أن الاستثمار احالي في تحسين خدمات الصحة الإنجابية يمكنه الوصول الى الهبة الديمغرافية.[3]

## III-1-2- تأثير النمو السكاني على التشغيل و الإسكان.

**III-1-2-1-تأثير النمو السكاني على التشغيل:** ان الزيادة السريعة للسكان تجعل تضاربا في تحقيق أهداف التنمية و يتمثل ذلك في ايجاد فرص عمل للقوى العاملة و في نفس الوقت الزيادة في الدخل الفردي,ان الهدف الأول يتطلب وضع برنامج للمشاريع الإنتاجي يعتمد على كثافة عنصر العمل في الإنتاج بينما الهدف الثاني يتطلي كثافة في الرأس المال ,فالزيادة في السكان من 15 سنة هذه القوى المستقبلية تتطلب زيادة في رأس المال كعامل من عوامل الإنتاج.[4]

و لقد بينت منظمة الأمم المتحدة في الأعلان العالمي لحقوق الأنسان لا سيما النادة 23 أنه:[5]

- لكل شخص حق العمل, و في حرية اختيار عمله, و في شروط عمل عادلة و مرضية و في الحماية من البطالة.
- لجميع الافراد دون أي تميز أجي على العمل المتساوي.
- لكل فرد يعمل غي كفأة عادلة و مرضية تكفل له و لا سترته عيشة لائقة بالكرامة البشرية و تستكمل عند الإقتضاء بوسائل أخرى عند للحماية الإجتماعية.
- لكل شخص حق إنشاء الناقابات مع آخرين و الإنضمام إلهما من أجل حماية مصالحه.

---

[1] - عايد طاران, **أثر النمو السكاني على قطاع الخدمات في مدينة مفرق** , مرجع سبق ذكره , ص 13.

[2] - ابراهيم العلي , ميليا صقور, **نمذجة العلاقة بين مكونات معدل النمو السكاني وكل المستووين التعليمي و الصحي في سورية باستخدام الإرتباط القانوني ,** مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية , المجلد 36, العدد 3, 2014 ص 378.

[3] - هبة أحمد نصار , التحول الديمغرافي و التشغيل و هجرة العمالة في دول المشرق , اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية ,2006,ص 19.

[4] - أوكيل حميدة , بلمير بلحسن , **أثر النمو السكاني على التنمية الإقتصادية في الوطن العربي** , مرجع سبق دكره , ص90.

[5] - الأمم المتحدة , **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** , من الموقع : www.un.org/ar يوم 2022/03/06

- و لهاذا إتخذ غالبية الدول العربية و بشكل متزايد سياسة سوق العمل لتعزيز فرص التشغيل و تخفيض معدلات البطالة المتزايدة,و خاصة في أوياط الشباب,و تهدف هذه السياسات إلى التأثير مباشرة في حجم الطلب أو العرض من العمالة أو رفع كفاءة التنسيق في سةق العمل و تفعيله و تتشابه الجهود المبذولة من قبل الدول العربية في مجال تنفيد برامج مع تلك المبذولة من جانب الدول المتقدمة,حيث تتقارب نسبة إجمالي الإنفاق على برامج أسواق العمل الى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مع تلك النسبة في العديد دول التعاون الإقتصادي و التنمية.[1]

**III-1-2-2-:تأثير نمو السكان على الإسكان:**أدى النمو المتزايد إلى خلل في الهيكل الحضري و إلى زيادة حجم الطلب على المساكن بمستوى لم يجاري عرض السكاني مناسب بنفس القدر,لتبرز مشكلة الإسكان و التي تشكل حاجة ملحة لشرائح عريضة من السكان و ضغوط قوية على الحكومات و موازنتها,نظرا لإنخفاض المداخل و تعدد مجالات الإنفاق جعل من الصعوبة التكفل بالمتطلبات المتزايدة في توفير القدرالكافي من السكن المرتبط بمتغيرات اقتصادية و اجتماعية و سكانية.[2]

أن الحصول على المسكن مطلب أساس لكل أسرة, كما يوفره لها من إستقرار نفسي و مكانة أجتماعية و رفاه اقتصادي,و يعد في الغالب أهم و أثمن ما تملكه الأسرة في حياتها لذا فإن الإهتمام بتوفير الإسكان الملائمضروري للتنمية بجوانبها الإقتصادية و الإجتماعية.[3]

وهذا و هذا ما نصت عليه الامم المتحدة في الإعلان العالمي لحقوق النسان المادة 25.

-لكل شخص حق في مستوى المعيشة يكفي لضمان بالصحة و الرفاهية له ولإسرته,و خاصة على الصعيد المأكل و الملبس و المسكن و العناية الطبيعية و صعيد الخدمات الإجتماعية الضرورية.[4]

حيث أن مواجهة المشكلة السكانية و تطوير قطاع الإسكان يحتاج الى مبالغ مالية ضخمة و نظرا لشرح الموارد الحكومية المخصصة في قطاع السكن فقد أدرك المخططون ضرورة مساندة الجهود الرسمية من طريق إستحداث أساليب تمويل جديدة و إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في التمويل السكاني تعتمد بشكل أساسي حشد المدخرات و الودائع من الأفراد و المؤسسات من القطاعين العام و الخاص و توظيف هذه الأموال في قطاع الإسكان ضمن سياية تهدف إلى تقديم و تمويل المتوسط طويل الأجل للمواطنين و المستثمرين في المباني لتمكينهم من بناء المزيد من الوحدات السكنية لتلبية الطلب المتزايد عليها.[5]

[1] - **تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية** من الموقع: www.amf.org/ae يوم 2022/03/06
[2] - أوكيل حميد , حسين بلحسن , **أثر النمو السكاني على التنمية الإقتصادية في الوطن العربي** , مرجع سبق ذكره , ص 113.
[3] - الأمم المتحدة **الإعلان العلمي لحقوق الإنسان** , مرجع سبق ذكره ' يوم : 2022/03/06
[4] - الأمم المتحدة , **الإعلان العالمي لحقوق الانسان** , مرجع سبق ذكره , يوم: 2022/03/06.
[5] -رائد محمد صالح يوسف, **المعايير التصميمية لإسكان ذوي الدخل المنخفض** , جامعة النجاح الوطنية , كلية الدراسات العليا , 2020 ,ص 25

## III-1-3- تأثير النمو السكاني على التأمينات الإجتماعية.

تهدف التأمينات الإجتماعية إلى توفير الأمن الإجتماعي لمجموع العاملين في المجتمع من المخاطرالتي قد يتعرضون لها و التي من شأنها أن تحول بينهم و بين أداء عملهم يعرضون لبؤس الحاجة.[1]

إن العوامل الديمغرافية لها تأثير معنوي علىمستويات الرسوخ المالي أو الإستدامة المالية لصناديق التقاعد و التأمينات الإجتماعية, حيث أن إنخفاض الخصوبة و الوفيات و زيادة العمر المتوقع تؤدي الى ظهور ظاهرة شيخوخة السكان أو بما تسمى بالأزمة الديمغراعية و يتجلى ذلك في زيادة نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة ونفاض عدد السكان في سن العمل,مم يؤدي إلى إنخفاض عدد العمال المشتركين, و ينتج عن ذلك زيادة معدل الإعالة,أي أن الأنظمة سوف تعتمد على أعداد صغيرة من العملين لتحصيل الإشتراكات منهم و أنفاقها على المعشات التقليدية و بالتالي يحدث إختلال بين المصروفات والإشتراكات لصناديق التقاعد.[2]

حيث تهدف التأمينات الإجتماعية إلى تعويض المؤمن عليه أو أسرته عند الخسارة التي يتعرض لها, ويتمثل التعويض بصورة أساسية في:[3]

1-المعاش هو الميزة الرئيسية في حالة فقدان الدخل بصفة دائمة نتيجة تحقق خطلر الشيخوخة أو العجز أو الوفاة (سواء كان العجز أو الوفاة طبيعية أو نتيجةإصابة).

2-تعويض الأجر في حالة فقد الدخل بصفة مؤقتة,(في أثناء فترة العلاج نتيجة تحقق خطر المرض أو الإصابة أو البطالة).

3مصاريف الإنتقال,من محل الإقامة إلى جهد العلاج والعكس, و ذلك خلال فترة العلاج في حالة تعرض المؤمن عليه لخطر المرض أو الإصابة.

4-العلاج و الرعلية الطبيعي.في حالةتحقق خطر أو الإصابة للمؤمن عليه.

## III-2- الأثار الإقتصادية الكلية للنمو السكاني على الإستثمار و الإستهلاك و الغذاء.

### III-2-1- الأثار الإقتصادية الكلية للنمو الإقتصادي على الإستثمار

إن الإستثمار الذي يؤدي إلى رفع إنتاجة العمل يعتبر مقدمة لا غنى عنها من أجل تطوير المجتمع و تحسين معيشة أبنائه بمعنى أن الإستثمار يمكن أن يوزع إلى قسمين:

1-قسم الحفاظ على رأس المال بالنسبة للفرد أي الاستثمار في تعليم الفرد و الحفاظ على صحته و تأمين الخدمات له من إسكان و ماء وكهرباء و مواصلات و غذاء و غيرها و هذا النوع من الاستثمار تزداد متطلباته طردا مع إزدياد السكان و هو ما يسمى بالإستثمار الديمغرافي.

---

[1] - زرارة صالحي الواسعة , راشد راشد , **المخاطر المضمونة في قانون التأمينات الإجتماعية** , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه, تخصص قانون خاص , جامعة منتوري , قسنطينة ,2007ص 18

[2] - أحلام ربحي, **جائزة الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية للبحوث العلمية** ,مؤسسة بيت الغشام , الطبعة الأولى عمان ,2009ص18.

[3] - المنظمات النقابية , **دليل التأمينات الإجتماعية** من الموقع : www.ilo.org يوم 2022/03/06

شكل رقم1-1

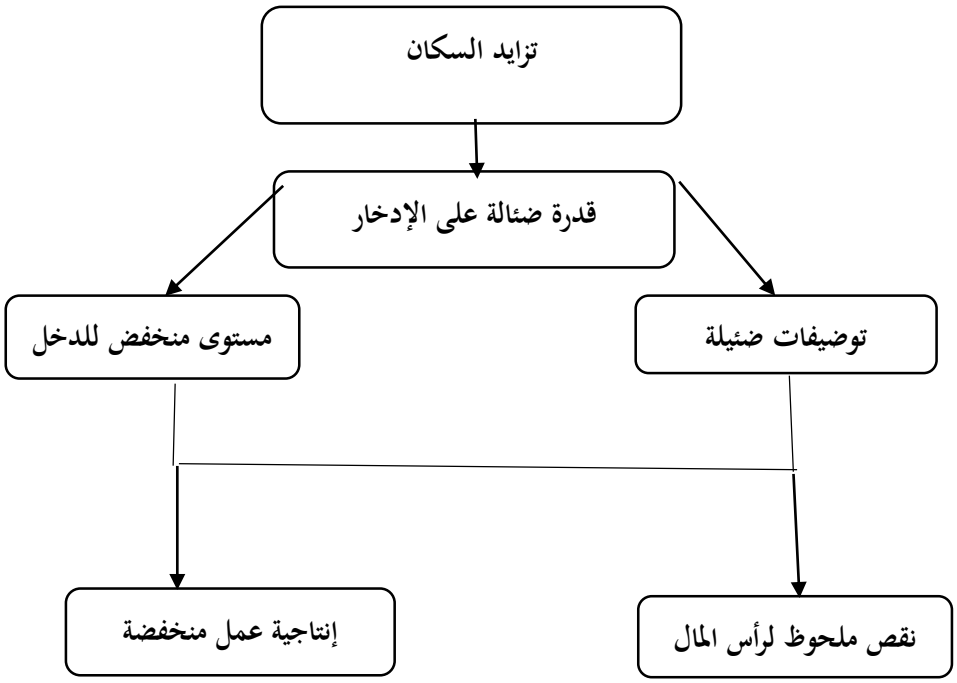


**المصدر: أوكيل حميدة–بالمير بالحسن أثر النمو السكاني على التنمية الإقتصادية في الوطن العربي مرجع سبق ذكره ص89.**

2- إنتاجية العمل القسم الثاني وهو يهدف إلى تطوير القاعدة المادية لإنتاج و رفع و تحسين المستوى المعيشي للمواطن وت حسين مستقى الدخل الفردي و تحسين نوعية السلعو الخدمات و هو ما يسمى باإستثمار الإقتصادي.

فعندما يكون النمو السكاني كبيرا فإن الإستثمار يستأثر بالقسم الأكبر من الأموال المخصصة للإستثمار بحيث لا يبقى للإستثمار الإقتصادي إلا الجزء اليسير لتنفيد المشاريع التنموية الأساسية و تطوير القاعدة المادية للإنتاج وزيادة الإنتاجة و بالتالي الدخل الفردي.[1]

## III-2-2- الأثار الإقتصادية الكلية للنمو السكاني على الإستهلاك.

يؤدي زيادة الطلب الإجمالي على السلع بنوعيها الضروري و الكمالي مقابل محدودية الدخل و زيادة الحاجاتمما يشكل ضغوطا على المسيرة التنموية للمجتمع.

[1] - **أثر النمو السكاني في عملية التنمية** , من الموقع: www.blogepoch.com يوم 2022/03/07

من ناحية أخرى يرى بعض المفكرين من علماء السكان و الإجتماع أن النموالسكاني يسهمفي زيادة الطلب على الإنتاج و التي من شأنها أن تزيد من الإنتاجة و يسهم أيضا في تنظيم فعالية الإنتاج بضل تحسين تقسيم العمل و يؤدي النمو السكاني إلى تخفيض الأعباء العامة للمجتمع بتوزيعها على عددأكبر من السكان.[1]

## III-2-3- الأثار الإقتصادية الكلية للنمو السكاني على الغذاء.

يعرف إنتاج و توفير الغذاء في العالم الثالث عجزا ملحوظا, و شهد الوطن العربي على غرار هذه الدول نفس المشكلة, فتعاني معظم القطار العربية من مشكلة إستراد الغذاء بدرجات متفاوتة و فجوة الغذاء في زيادة بمعدلات تعادل الزيادة في السكان.

و يرجع نقص الغذاء في الوطن العربي بدرجة أولى إلى النمو المتزايد للسكان وإلى الدول العربية نتيجة تنقل النماذج العربية الإستهلاكية إلى الدول نتيجة ميل التقليد إذ يرتفع نصيب الفرد من الإستهلاكات من كافة المواد الغذائية بنسبة عالية,وبد عجز مزمن بسبب الفرق بين إنتاهاجها من الغذاء و زيادة حاجياتها و لتغطية العجز زاد الإعتماد على الإستراد من معظم الدول إضافة إلى ميل أصحاب المداخيل المرتفعة في غالبية الدول العربية في إستهلاكهم للسلع الكمالية الغذائية المستورة, يها يؤدي لزيادة الإعتماد على الواردات الغذائية غير إنتاجية .[2]

## III-3- الأثار الإقتصادية الكلية للنمو السكاني على الإدخار,التنمية و الإنفاق.

### III-3-1- الأثار الإقتصادية الكلية للنمو السكاني على الإدخار.

في ظل إرتفاع النمو السكاني و إرتفاع عبء الإعالة العمري بسبب فتوة السكان و انخفاض نيبة مشاركة المرأة في قوة العمل و أنخفاض مستوى الدخل للأسرة بالمقارنة مع عدد أفرادها بشكل يجعلها لا تكاد تفي بإحتياجات أبنائها حيث يلتهم الإنفاق معظم دخل العائلة للحصول على المواد الإستهلاكية و التعليم و علاج المرضى و دفع الإيجار فلا يكاد يكاد يبقى الإدخار و من ثم للإستثمار سوبا لنذر اليسير و بالتالي فإن التزايد السكاني يشكل عبء على الفرد و الدولة.[3]

شكل رقم1-2:

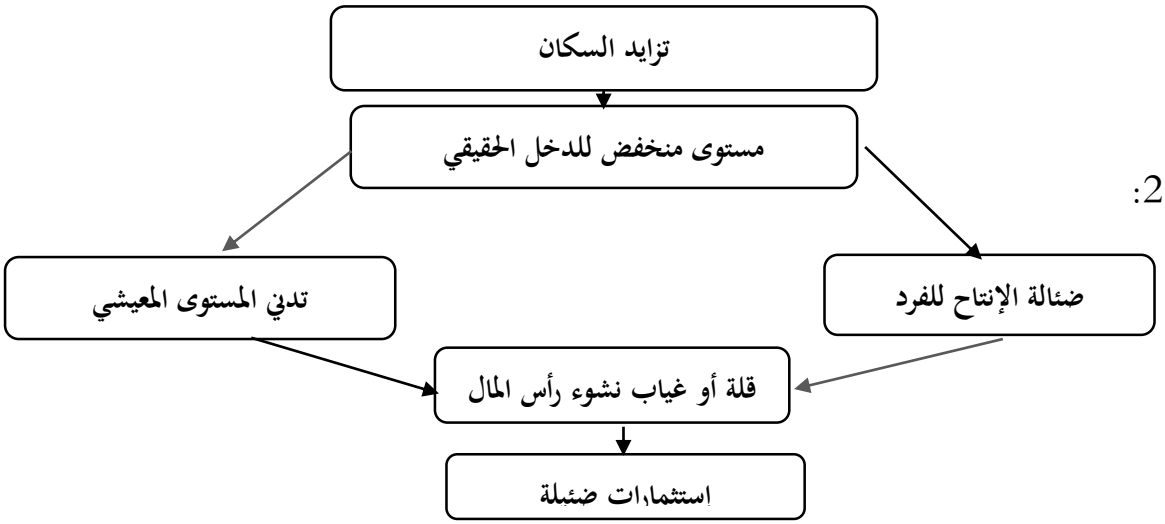


**المصدر:أوكيل حميدة-بالمير بالحسن أثر النمو السكاني على التنمية الإقتصادية في الوطن العربي مرجع سبق ذكره ص88.**

[1] - رياض نعيم , **ما أثر النمو السكاني على التنمية الإقتصادية ؟**, من الموقع : www.al-mstba.com يوم 2022/03/10
[2] - أوكيل حميدة , **بلمير بلحسن ,أثر النمو السكاني على التنمية الإقتصادية في الوطن العربي** ' مرجع سبق ذكره ,ص 104.
[3] - **أثر النمو السكاني في عملية التنمية** , مرجع سبق ذكره, يوم 2022/03/16

## III-3-2- الأثار الإقتصادية الكلية للنمو السكاني على التنمية.

للتنمية أثر كبير على النمو السكاني و ذلك ما تحدثه من تغيير في معدلات الولادة و الوفاة في المجتمع ولمعرفة هذا الأثر نقوم بقياس أحد المؤشرت التنموية الأساسية لإسترشاد به لنتمكن من معرفة تأثيره على النمو السكاني و من ثم نعمم النتيجة التي التوصل إليها على المؤشرات التنموية المختلفة, فنأخذ مثلا مستوى الدخل الفردي و هو أهم مؤشرات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات,فإرتفاع مستوى الدخل يعتبر مظهرا من مظاهر التنمية و نتيجة من نتائجها و الذي يؤدي ارتفاع إلى إنخفاض معدل الوفيات من خلال زيادة حصة الفرد المخصصة للإنفاق بسبب تحسين الخدمات الصحية و نوعية الغذاء, فهناك فهناك علاقة عكسية بين مستوى بالدخل و معدل الوفيات و كلما زاد مستوى الدخل كلما أدى إلى إنخفاض معدل الوفيات و العكس صحيح,أيضا يؤثر تحسين مستوى الدخل على معدل الولادات و لكن تأثيره يختلف سواء سلبا وايجابا من مجتمع لأخر فقد يؤدي تحسن مستوى الدخل إلى تأخير سن الزواج و بالتالي أنخفاض الخصوبة ,أو قد يؤدي إلى تعدد الزوجات و بالتالي إرتفاع الخصوبة, كذلك فإن رفع مستوى الخدمات في المجتمع يؤدي إلى زيادة الإستثمارات و تحسين مستوى الدخل من البطالة و رفع مستوى معيشة الأفراد.[1]

## III-3-3- الأثار الإقتصادية الكلية للنمو السكاني على الإنفاق.

إن الزيادة في حجم السكان تشكل ضغط عادي لإنفاق العام على الخدمات الإجتماعية فقد عمدت الدول العربية إلى ضخامة إستثمارات في قطاع الخدمات لإستكمال قطاعات الأساسية في البلاد العربية الأمر الذي يعكس تدني الإستثمارات في القطاعات الإنتاجيةو قد عملت الدول العربية على تحسين كفاءة تخصيص الكوادر فهذه القطاعات و التي تشمل الصحة,التعليم, التغذية,البيئة بالإضافة إلى المرافق العامة و إحداث فرص جديدة في العمل بالإضافة إلأى الدعم و الإضافات المقدمة للأفراد و تدعيم الأسعالر حج يكون في متناول الفئات الضعيفة دخل و بحكم أن أغلبية المواطنين يعانون من ضعف الدخل,بما سزسد من غبء الدولة التي تجدن نفسها مضطرة بالتكفل بالمتطلبات المتزايدة للنفقات الضرورية من أجل توفير الحد الأدنى للخدمات الضرورية للسكان.[2]

[1] - رياض نعيم , **أثر النمو السكاني على التنمية الإقتصادية** , مرجع سبق ذكره , يوم :2022/03/16

[2]- أوكيل حميد , بلمير بلحسن , **أثر النمو السكاني على التنمية الإقتصادية في الوطن العربي** , مرجع سبق ذكره , ص 94.

## خلاصة الفصل:

يتزايد عدد السكان في دولة ما و يتزايد حاجياتهم و متطلبات عيشهم و يقل تبعا بذلك متوسط نصيب الفرد الواحد من مقدار هذه الحاجيات,مما يلزم تغطية هذه الفجوة واستعاب هذا الطلب بأسرع مايمكن و الدولة بما لها من سلطة و أدوات تستجيب لهذا الطلب حتى تتمكن من تلبية الحاجات السكانية, تصوغ سياستها السكانية حسب الحاجة أو الهدف الذي ترجو أن تصل إليه,إما برفع أو تخفيض متغير أو ميزة سكانية مستعملة في ذلك عدة أدوات و بالأخص الأدوات المالية على رأسها النفقات العامة, ومن أجل أجل الخصول عليها من أصعب ما يواجه حكومات الدول, بات على المكلفين بأن يتصرفو في الأموال التي بين يديهم بكل عقلانية و رشادة,و هاذا ما بين جوهلر المشكل في الميدان المالي,فالقلة النسبية للموارد و التزايد المستمر للحاجيات يفرض على القائمين على الإنفاق العام أن يتفانو في حسن التصرف في المال العام.

# الفصل الثاني

## الدراسات السابقة

## تمهيد:

تم التطرق الى تأثير النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي بكثرة في العديد من البحوث العلمية,الا أن دراسة تأثير النمو الديمغرافي على النفقات العامة قليلة جدا, حيث سنحاول في هذا الفصل دراسة وتحليل أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

## I- دراسات سابقة.

### I-1- دراسات عربية.

#### I-1-1-دراسات محلية:

- عبد القادر قداوي (2014) [1]بعنوان **أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر**, حيث هدفت هذه الدراسة الى تنبيه وتعميق الاحساس عن مدى تأثير النمو السكاني المتزليد بسرعة,والذي وصف من قبل البعض بالقنبلة أو الانفجار السكاني على النفقات العامة ,واستعراض أهم الجوانب النظرية المتعلقة (تزايد السكان – تزايد النفقات العامة), مستعملا الفترة 1990-2011 باستعمال نموذج التأخيرات الزمنية , حيث خلصت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

  -وجود تأثير متدبذب للتغير في النمو السكاني على النفقات العامة حتى ثلاث فجوات (سنوات) متأخرة زمنيا ,أي أن تغير النفقات العامة في الفترة (t) يرتبط و يتأثر بالتغير في النمو السكاني حتى الفترة (t-3) وتظهر هذه العلاقة شيئا مهما و هو التأثير الديناميكي للنمو السكاني على النفقات العامة.

  -من خلال معامل الارتباط توصل بأن 72.95% من تزايد النفقات مفسرة بالنمو السكتني من خلال نموذج الدراسة.

- معط الله أمال (2015) [2]بعنوان **أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي** . حيث هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر مختلف متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970- 2012) , من خلال اختبار علاقة الايرادات العامة و النمو الاقتصادي,مستعملا المنهج

[1] -عبد القادر قداوي,**أثر النمو الديمغرافي على النفقات العامة في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1990-2011)**,مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ,تخصص تحليل اقتصادي و استشراف ,جامعة شلف سنة 2014.

[2] -معط الله أمال,**أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة(1970-2012)**,مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر,تخصص اقتصاد نقدي,جامعة تلمسان سنة 2015.

الوصفي و التحليلي , أما الجانب التطبيقي تناول الباحث دراسة قياسية خلال (1970-2012) باستعمال نموذج تصحيح الخطأ, حيث خلصت هذه الدراسة الى النتائج التالية :

-بالنسبة لسياسة الانفاق العام , تم ملاحظة تطور نسب الانفاق العام من الناتج الداخلي الاجمالي خلال ملرحلة تطبيق الجزائر للأسلوب الاشتراكي, والذي اعتمد انتقلت نسبة النفقات العامة من 24.47 % من اجمالي الناتج الداخلي سنة 1970 الى 34.27% من هذا الناتج سنة 1985, ولكن مع انخفاض الحاد في أسعار النفط سنة 1986 بالاضافة الى الانخفاض الموازي للأسعار صرف الدولار الأمريكي تراجعت حصة النفقات العامة من اجمالي الناتج الداخلي الى 32,12% سنة 1987 .

-تم اختبار صحة قانون Wagner في الجزائر باستخدام نموذجين: -Peacack Wiseman (1961) الذي يأخد النفقات العامة الاجمالية الحقيقية كدالة النفقات العامة الاجمالية الحقيقية كدالة لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الاجمالي الحقيقي وقد تم الاستعانة باختبار السببية (Grnger) اختبار التكامل المتزمن ل Engle-Granger و نمودج تصحيح الخطأ.

- مسعود مويسي (2015)[3] بعنوان **أثر النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية دراسة تحليلية في الفترة (2001-2011)**. حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة حجم و تطور ظاهرة النمو الديمغرافي في الجزائر , الوقوف على العوامل والأسباب التي أدت الى النمو الديمغرافي السريع في الجزائر و التطرق لأهم الدراسات في هذا الميدان مستعملا المنهج الوصفي التحليلي و استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد, حيث خلصت هذه الدراسة الى النتائج التالية:
  - إلى أن العنصر البشري عامل إيجابي,يتجلى ذلك في الجانب الإقتصادي من خلال زيادة عدد الناشطيم و المشتغلين و تقلص أعداد الباطالين بالإضافة إلى تراجع نسب الإعالة بالنسبة لصغار السن و هذا راجع إلى فتوة المجـ تمع أي إرتفاع أعداد الشباب (الفئة المعيلة) و هو يعرف بصطلح الهبة الديموغرافية.

[3] -مسعود مويسي,**أثر النمو الديمغرافي على التنمية الإقتصادية و الإجتماعية دراسة تحليلية للفترة(2001-2011)**,مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ,تخصص تخطيط سكاني,جامعة ورقلة سنة2015.

- أما الجانب الإجتماعي فقد تحسنا من خلال النمو المتزايد لأعداد الأطباء و الصيادلة و جراحي الأسنان و توسع التغطية الصحية للسكان., بالإضافة ألى دور الهياكل القاعدية التي لعبت دورا من خلال الرعاية الصحية لأفراد المجتمع, إلى أنه لا يمكننا الإخفال على الأثر السلبي للنمو السكاني الذي تمثل في جانب التجهيزات (عدد الأسرة و غيرها).و عدد المراكز الصحية, وهذا كله في المجال الصحي.

-أما الجانب التعليمي عرف تحسنا و لكن ليس بالقدر الكافي و لقد عرف هذا المجال نموا مستمرا في الهياكل القاعدية ( المؤسسات الإبتدائي المتوسط و الثانوي) بالإضافة إلى عدد المعلمين لهذه الأطوار بإستثناء الطور الإبتدائي الذي عرف تراجعا في أعداد المعليمين و هذا عائد إلى إصلاح المنظومة من خلال تقليص سنوات الدراسة للطور الإبتدائي هذا ما أدى إلى إنخفاض هذا العدد, أما عدد التلاميذ عرف نموا مستمرا في الطورين المتوسط و الثانوي بإستثناء بعض الأعوام التي سجل فيها تارجاو هذا للتسرب المدرسي و إستوفاء السن القانوني للدراسة.

- عقون أمال(2016) [4]بعنوان **أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر**. حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الإنفاق العام و علاقته بالنمو الإقتصادي,البطالة,التضخم,كون كل دول العالم تعمل دوما على معالجة كل من البطالة و التضخم و رفع من معدلات النمو الإقتصادي,حيث تناول الباحث من خلال الجانب النظري الخاص بالإنفاق العام و علاقته بكل من البطالة و التضخم مستعملا المنهج التحليلي, أما الجانب التطبيقي تناول الباحث دراسة قياسية خلال الفترة(1990-2014) بإستعمال نموذج الإنحدار الخطي البسيط, حيث خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-هناك علاقة قوية طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام و النمو الإقتصادي أي كلما زاد التوسع في النفقات العامة زاد النمو الإقتصادي.

- توجد علاقة عكسية بين الإنفاق العام و معدل البطالة في الجزائر, حيث كانت المرونةسالبة و قد أدى التوسع في النفقات العامة إلى إنخفاض معدلات البطالة.

[4] -عقون أمال,**أثر الإنفاق العام على بغض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2014)**'مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر,تحصص اقتصاد قياسي,جامعة أم البواقي سنة 2016.

-توجد علاقة ضعيفة أو تكاد تنعدم بين النفقات العامة و معدل التضخم في الجزائر حيث تساهم الزيادة في النفقات العامة بنسبة ضعيفة جدا في إرتفاع الأسعار.

- سليم مجلخ-وليد بشيشيأ(2017)[5]بعنوان **دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير إجمالي السكاني على النفقات العامة في الجزائر للفترة 1985-2016** حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة و تأثير إجمالي السكاني على النفقات حيث تناول الباحث في الجانب النظري إلى التعرف عى ظاهرة زيادة السكان وأهم نظرياته المفسرة,التعرف على النفقات العامة,تحديدي العلاقة بين إجمالي السكان و النفقات العامة مستعملا المنهج الوصفي التحليلي,أما الجانب القياسي دراسة قياسية خلال الفترة1985-2016 مستعملا نموذج Ardl حيث خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-يرتبط نمو النفقات العامة في الجزائر بأسعار البترول و الجباية البترولية ففحالة إرتفاع الأسعار يتم إعتماد سياسات إنفاقية توسعية و في حالة إنخفاض الأسعار يتم إعتماد سياسات إنفاقية حذرة و تقشفية.

-يؤثر النمو السكاني على النفقات العامة خاصة في جانب نفقات التجهيز من خلال الجانبي الإقتصادي و الإجتماعي.

-وجود علاقة سببية في إتجاه واحد من إجمالي السكان إلى النفقات العامة وأعطت نتائج الإستقرارية حسب إختبار ADF أن كل من السلسلتين إجمالي السكان و النفقات العامة مستقرة في الفروق الأولى.

-من أجل التحكم في زيادة النفقات العامة لبد من إتخاذ جملة من التدابير ة الإصلاحات.

- بوخاتم صديق(2019)[6] بعنوان **دراسة قياسية لأثر النمو الديمغرافي على الإنفاق الحكومي للفترة2000-2012**.حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح بعض المفاهيم و الحقائق المتعلقة بالنمو السكاني وإحتياجاته و متطلباته المتزايدة في مختلف الميادين والقطاعات التي وصفها البعض بالقنبلة السكانية,حيث تناول الباحث في الجانب النظري الثنائية (عدد السكان-النفقات العامة) مستعملا المنهج الكمي و الكيفي,أما الجانب التطبيقي تناول الباحث دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2018 بإستعمال نموذج الإنحدار البسيط.حيث خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

[5] -سليم مجلج,وليد بشيشيأ,**دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير اجمالي السكان على النفقات العامة في الجزائر للفترة(1985-2016)**,مجلة جديد الاقتصاد , العدد 12, سنة 2017.

[6] -بوخاتم صديق,دراسة قياسية لأثر النمو الديمغرافي على الإنفاق الحكومي للفترة (2000-2018),مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر,تخصص علوم اقتصادية,جامعة مستغانم سنة 2019.

-أن النمو السكاني يؤثر على نفقات ولاية مستغانم بما يقارب 53 % , أما المتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج قدرت ب47% و لتوفيق ما بين النمو السكاني و الموارد المالية المحدودة لا بد من مراعات ما يلي:

* الحصول على ميزة تنافسية
* العمل على التنويع الإقتصادي.
*ترشيد النفقات العامة

- حميد غرزي (2020) [7]بعنوان **أثر النفقات العامة على التضخم** .حيث هدفت هذه الدراسة أثر النفقات العامة على التضخم من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفتة 1990-2017 حيث تناول الباحث في الجانب النظري مفلهيم عامة حول السياسة المالية , ماهية النفقات العامة و ظاهرة تزايد النفقات وطرق تمويلها ومعالجة الايطار النظري للتضخم من ناحية تفسير التضخم في مختلف المدارس الإقتصادية , مستعملا المنهج الوصفي التحليلي و الكمي أما التطبيقي إحتوى على تحليل تطور النفقات الغامة والتضخم وذلك بالتركيز على مقياس فائض الطلب الكلي المحلي بإستعمال النموذج الإحصائي ECM. حيث خلصت هذه الدراسة الى النتائج التالية.

-تضاعف حجم النفقات العامة خلال فترة1990 -1995 أكثر من خمس سنوات , اذ غنتقلت من 136.5 الى مليار دينار سنة 1990 , الى 759.617 مليار دينار سنة 1995, و هذا الارتفاع يعود أساس الى تزايد كتلة أجور الوظيف العمومي و الى تسديدات العمومية, أما خلال الفترة 1996 -1999 لم ترتفع النفقات اعامة خلال هذه المرحلة إلا ب 32.71% فهي مرحلة الاصلاحات الهيكلية المدعومة من الصندوق النقد الدولي الرامية إلى خفض النفقات مع تحسين تكوينها و شففياتها , بما في ذلك اتباع سياسة دخول متشددة وتحرير الاسعار و تحسين ترتيب أولويات لمشاريع العامة.

## I-1-2-دراسات عربية.

- محمد الحسين صطوف(2006) [8]بعنوان **تطور السياسة السكانية في سوريا**.حيث هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واسع السياسة السكانية,و على الخطط المستقبلية على المدى البعيد, و تعتبر التنمية السكانية أحد أهم محاورالتنمية الشاملة تهدف إلى تحقيق المؤشرات الإجابية في معدلات النمو السكاني و التعليمي و الصحي ,

[7] -حميد غرزي,**أثر النفقات العامة على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة(1990-2017)**,أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا,تخصص إقصاد مالي تطبيقي ,جامعة بسكرة سنة2020.

[8] -محمد الحسين الصطوف,**تطور السياسة الكانية في سوريا**,مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية,سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية المجلد 28 العدد 3 ,سنة 2006.

وهي بالتالي تهدف إلى تحقيق الواقع الأفضل و رخاء أكثر للإنسان.حيث تناول الباحث في الجانب النظري إلى إيضاح المقصود بالتنمية السكانية,و بالمفاهيم الأخرى المتعلقة بها, وتحليل السياسة السكانية المتبعة في سوريا في ايطار التنمية السكانية مستعملا المنهج الوصفي و التحليلي, حيث خلصت الدراسة ألى النتائج التالية:

-أن هناك تزايد مطرد في عدد السكان أدى من حيث النتائج إلى إعادة النظر في كل من:معدلات الولادة والوفيات و الخصوبة و النمو السكاني يقابله تراجع في المشكلات الناجمة عن هذه الزيادة.

-لا يوجد إهتمام جدي و تطبيق فعلي للسياسةالسكانية الموضوعة.

- تأتي معظم خطط التنمية في مجال السكان غير ملبية لحاجات المواطنين و رغباتهم لأنها لا تنطلق من الواقع, و لا تعمل على تحسينه للوصول إلى مستوى أفضل على الأصعدة كافة.

-عدم وجود تنسيق فعلي بين السياسات السكانية و عمليات تنفيدها على أرض الواقع.

-عدم وجود علاقة بين السياية السكانية و التنمية السكانية في ايطار إستراتجيات التنمية الشاملة في سوريا.

- فراث محمد سليمان (2015) [9] بعنوان **سياسة الإنفاق العام ةأثره على النمو الإقتصادي في سورية**.حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سياية الإنفاق العام و تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام وكلا من النمو الإقتصادي و التشغيل في سورية , و عرض أهم النماذج النظريات التي تناولت النمو الإقتصادي و محدداته حيث تناول الباحث من الجانب النظري دراسة في جانبي الإنفاق العام و النمو الإقتصادي بإجراء دراسة تحليلية لأهم مؤشرات إقتصادية في سورية,مستعملا المنهج الوصفي و الإحصائي التحليل ,أما الجانب التطبيقي تناول دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2010) بإستخدام برنامج إحصائي,حيث خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-حقق النمو الإقتصادي معدلات نمو مرتفعة نسبيا خلال العقد الماضي بعدل نمو وسيطي يبلغ ما يقارب ب 4.45 % خلال الفترة الواقعة بين 2001-2010, إلأى أن نصيب الفرد من هذا النمو كان أقل بكثير عند حدود 2% تقريبا بسبب المعدل المرتفع لنمو السكان,و بالمقارنة معا المنطقة

[9] -فراث محمد سليمان.**سياسة الإنفاق العام و أثره على النمو الإقتصادي في سورية**,مذدرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في العلوم المالية و المصرفية,جامعة سوريا, سنة 2015.

العربية فإن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لا يزال منخفضا نسبيا و لم يحقق تقريبا مع ميتوى الدول النامية الأخرى في المنطقة.

-يؤثر الإنفاق العام بشقيه الجاري و الإستثماري من جانب الموازنة العامة للدولة التي تبنى على أساس الإستحقاق على النمو الإقتصادي السوري,و قد بين النتائج القياسية أن للإنفاق العام الإستثماري تأثير أكبر من الإنفاق الجاري على النمو الإقتصادي في الموازنة العامة(14,1للإستماري مقابل1,04 للجاري) وهذا يدل على عدم فعالية السياسة المالية لجهة تخفيض الأنفاق العام الجاري.

- السيد فراج السعيد محمد صقر (2016)[10] بعنوان **دور بعض النفقات العامة في مصر في توزيع و إعادة توزيع الدخل القومي**.حيث هدفت هذه الدراسة على دور بعض أنواع النفقات العامة للدولة في مصر في توزيع و إعادةتوزيع الدخل ما بين الفقراء و الفئات محدودة الدخل والأغنياء و و الفئات مرتفعة الدخل و هو ما يقتضي من الباحث تحليل المكونات الأساسية لنفقات العامة الواردة لموازنة العامة للدولة مستعملا المنهج الإستنباطي و الإستقرائي ,حيث خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-إن الموازنة العامة للدولة في مصر قد لعبت دورا كبيرا في تهميش من الناتج المحلي الإجمالي خاصة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين و حتى نهاية العام المالي (2012-2013).

- تم تراجعا خلال فترة الدراسة في دور النفقات العامة في مصر,من خلال سياسة الدعم في إعادة توزيع الدخل لصالح فئات الفقراء محدودي الدخل, و لسيما أن غالبية هذه الفئات ممن لا يملكون

سيارات و لا يملكون مصانع و وحدات إنتاجية تستفيد من دعمالطاقة الذي يتحول على نسبة كبيرة من إجمالي الدعم.

- سامي حسين طمبرة (2020)[11] بعنوان **دراسة تحليلية للأدب المحاسبي الإقتصادي في مجال تخصيص النفقات العامة** , حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المتغيرات الجوهرية المحيطية لعملية تخصيص النفقات العامة,حيث تعد عملية تخصيص عملية النفقات العامة من الأمور الجوهرية التي تحدد مسار النمو الإقتصادي للدول و الإرتقاء بمستوى رفاهية المواطنين,حيث تناول الباحث في الجانب النظري التعرف على مدى تحقيق القياس المتعلق بالمنافع الإجتماعية المحققة للمواطنين نتيجة الإنفاق العام,مستعملا منهج تحليلي حيث خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

[10] -فراج سعيد محمد الصقر, **دور بغض أنواع النفقات العامة في مصر في توزيع و إعادة توزيع الدخل القومي**, مجلة كلية التجارة جامعة دمياط,المجلد 36 العدد 1 سنة 2016.

[11] -سامي حسين طمبرة, **دراسة تحليلية للأدب المحاسبي و الإقتصادي في مجال تخصيص النفقات العامة** مجلة الدراسات و التجارية, القاهرة المجلد 30 العدد 3 سنة 2020.

-إن مشكلة عدم كفاءة تخصيص النفقات العامة ليست قاصرة على الدول النامية و الناشئة فقط, كما هو موجود في جمهورية مصر العربية و عدد من دول قارة إفرقيا و أمريكا اللاتنية بل أن هذه المشكلة موجودة أيضا في الدول المتقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية و عدد من دول الإتحاد الأوروبي.

-عدم تحقيق قياس حقيقيا و مباشرا لتغيير في مستوى الرفاه الإجتماعي المحقق نتيجة الإنفاق العام, ويرجع السبب في عدم قدرة على قياس التغير في مستوى الرفاه الأجتماعي إلى الكثير من أوجه الأصور التي شابت المنهجيات المتدخلة في القياس.

### I-1-3-دراسات أجنبية.

- David Tessier وPierre st- Amount **بعنوان (1998)**[12] **"Tendence des dépenses publique et de l'inflation comparative de chomage au canada et aux Etats-Unisi"**

حيث هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة معدلات كل بين الولايات المتحدة الأمريكسة و كندا و عزل مساهامات كل من السياسة المالية و النقدية في كلتا البلدين.حيث تناول الباحث دراسة قياسية خلال التطور المقارن لمعدلات البطالة مرتبطة بخيارات متعلقة للبلدين في السياسة المالية و النقدية و لا تخلو من التأثير على التطور من معدل البطالة في البلدين و أن السياسة النقدية أحسن من سياسات النفقات في معالجة ظاهرة البطالة.

- GÔkhan karhan[13] بعنوان (2018)**The relations between public expenditures aud economique growth : Apanel var approach**.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين النفقات العامة و النمو الإقتصادي لدول البريكس و تركيا,حيث تناول الباحث دراسة قياسية خلال الفترة 1989-2017 بإستخدام نموذج الفار حيث خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:أنه لا توجد علاقة سببية بين النفقات العامة و النمو الإقتصادي على المدى القصير و لكن

[12] - david tessier و pierre st – amount, **tendence des depenses publique et de L'inflation comparative de chomage au canada et aux etats-unisi 1998**,documemt de travail 98-3 de la banque du canada.

[13] - Gŏkhan karhan – **The relations between public expenditures aud economique growth:Apnqel var approqch** مجلة الإقتصاد والعلوم الإدارية المجلد 19,العدد 2 سنة 2008.

هناك علاقة سببية بين النمو الإقتصادي و الإنفاق على المدى الطويل, و أن هناك علاقة سببية ثنائية الإتجاه كل من النفقات العامة إلى النمو الإقتصادي و من النمو الإقتصادي إلى الإنفاق العام.

## II- ملخص الدراسات السابقة.

| الإسم | العنوان | المتغيرات | النموذج | النتائج |
|---|---|---|---|---|
| **عبد القادر قداوي (2014)** | *أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر.* | - النمو السكاني.<br>- النفقات العامة. | نموذج التأخيرات الزمنية | -وجد أثر متذبذب للتغير في النمو السكاني على النفقات العامة حتى ثلاث سنوات متأخرة زمنيا.<br>-إظهار التأثير الديناميكي للنمو السكاني على النفقات العامة. |
| **بوخاتم صديق (2019)** | *دراسة قياسة لأثر النمو الديمغرافي على الانفاق الحكومي .* | - النمو الديمغرافي .<br>- الإنفاق الحكومي. | نموذج الإنحدار البسيط | -وجد علاقة بين عدد السكان و نفقات التجهيز لمستغانم .<br>يتحكم النمو السكاني في الإنفاق الحكومي. |
| **معط الله أمال (2015)** | *أثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي.* | - السياسة المالية.<br>-النمو الإقتصادي. | نموذج تصحيح الخطأ | -وجد أن الناتج الداخلي الاجمالي له أثر ايجابي و معنوي على الانفاق العام. مما يعكس صحة قانون ونجر في الجزائر.<br>-الضرائب غير المباشرة .النفقات الرأسمالية.والنفقات الجارية المنتجة لها أثر ايجابي على الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي .بينما الضرائب المباشرة و النفقات الجارية |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | | غير المنتجة تؤثر سلبا على هذا الناتج في المدى الطويل. |
| **حميد غرزي (2020)** | *أثر النفقات العامة على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة(2017/1990)* | - النفقات العامة.<br>- التضخم. | نموذج ECM | -وجود علاقة سببية واحدة أحادية الاتجاه وذلك من النفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى التضخم , فيها التضخم لا يتسبب في احداث تغيرات في نفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.<br>-لا توجد علاقة سببية من التضخم و نفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي وكذلك بين نفقات التسير بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي. |
| **عقون أمال (2016)** | *أثر الانفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.* | - الإنفاق العام .<br>- المتغيرات الإقتصادية (البطالة التضخم) | نموذج الإنحدار الخطي البسيط | -وجود أن الإنفاق الغام يؤثر على النمو الاقتصادي ايجابا في حين أنه العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة غلاقة عكسية في حين أن التنائج الدراسة القياسية لم ثثبت وجود علاقة بين الانفاق العام والتضخم في الجزائر. |
| **سليم مجلخ- وليد بشيشيأ (2017)** | *دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير إجمالي السكان على النفقات العامة في الجزائر للفترة(1985-2016)* | - النمو السكاني.<br>- النفقات العامة. | نموذج ARDL | -وجود علاقة سببية في إتجاه واحد من إجالي السكان إلى النفقات العامة ووجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | | المتغيرين مقبولة إقتصاديا إحصائيا .قياسيا. |
| **فراث محمد سليمان (2015)** | *سياسة الإنفاق العام وأثره غلى النمو الإقتصادي في سورية.* | – الانفاق العام . – النمو الإقتصادي. | | –ظهر للإنفاق العام الإستثماري تأثير أكبر من الإنفاق الجاري على النمو الإقتصادي في الموازنة العامة , في حين لم يمكن للإنفاق الحكومي(جاري و استثمار)وفق الموازنة العامة للدولة . وكذلك (استهلاكي استثمار) وفق جانب الطلب أي أثر على التشغيل في سورية. |

## ملخص:

من خلال تقديم عرض للدراسات السابقة , سوف نتطرق الى تبيان جوانب الإختلاف و التشابه بينهما ثم نوضح الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية على الدرسات السابقة, حيث تنوعت الدراسات السابقة في تناول موضوع النفقات العامة من حيث اعتبارها متغير مستقل متل دراسة عقون (2016 ) في الفترة (1990-2014) و استخدمت نموذج الإنحدار الخطي البسيط,و دراسة حميد غرزي (2020) في الفترة من 1990-2014) و استخدم نموذج ECM, حيث اختلفو من حيث الفترة و نموذج و وجدوا نفس النتائج و التي تتمثل في وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام و لمتغيرات الإقتصادية الأخرى و هذا عكس دراستنا الحالية بإستخدام نموذجgrangerمن الفترة (1985-2019)حيث خلصت وجود علاقة طردية بين النمو السكاني و النفقات العامة و التي تشابهت نتائجها مع نتائج دراسة عبد القادر قداوي(2014) من الفترة (1990-2011) مستخدما نموذج التأخيرات الزمنية,و دراسة بو خاتم صديق(2019 ) من الفترة(2000-2018) بإستخدام نموذج الإنحدار البسيط,و دراسة وليد بشيشأ,سليم مجلخ(2017) من الفترة(1985-2016) بإستخدام نموذج ARDL و إختلفو في الفترة و النموذج,أما الدراسات المتبقية اختلفت من حيث المعالجة التي تنوعت بين التحليل, التعليق و الوصف و بين الإعتماد على المناهج الكمية في تحليل الظواهر,و ما يميز دراستنا على الدراسات السابقة أنها دراسة حديثة من حيث الإحصائيات.

# الفصل الثالث

## الدراسة التحليلية و القياسية لأثر النمو السكاني على النفقات العامة

**تمهيد:**

ساهم كلا من عاملي النمو السكاني المتزايد في الجزائر من جهة,و تحسن الجباية البترولية و ماتديره من عملة صعبة على الإقتصاد الجزائري من جهة أخرى, في قيام الدولة الجزائرية في التوسع في الإنفاق العام خاصة في السنوات الأخيرة, من خلال تبنيها برامج إقتصادية و إجتماعية ذات مبالغ ضخمة إستجابة لإحتياجات و إنشغالات السكان المقيمين, و تنفيدا لإلتزامتها و مسؤولياتها المتعددة خاصة الإقتصادية و الإجتماعية منها , تحقيقا للنفع العام.

إن تزايد الضغوط الإجتماعية من قبل السكان تعود أغلب أسبابها المباشرة و الظاهرة للعيان إلى تزايد الأفراد و بالتالي تزايد حاجياتهم وضرورياتهم, مما إنعكس على النفقات العامة التي تزايدت بدورها في الميزانية العامة للدولة.ان هذا التزايد لهذه الثنائية هو ما سنتطرق إليه من خلال دراستنا هذه, بالتحليل و التفسير لتطور عدد السكان و النفقات العامة في الجزائر.و قد ضم ثلاث مباحث كما يلي:

**I– دراسة تحليلية وصفية لتطور السكان في الجزائر.**

**II-المبحث الثاني:دراسة تحليلية لتطور النفقات العامة في الجزائر.**

**III–المبحث الثالث:الدراسة القياسية لتأثير النمو السكاني على سلوك النفقات العامة في الجزائر للفترة (1990–2011).**

# I–دراسة تحليلة وصفية لتطور النمو السكاني في الجزائر

## I–1–مراحل تطور النمو السكاني في الجزائر.

### أ–المرحلة الأولى:[1]

**الجدول رقم1**:تطور عدد السكان الجزائر من 1830 إلى 1886

| **السنوات** | السكان بالآلاف | **السنوات** | **السكان** بالآلاف |
|---|---|---|---|
| 1830 | 3000 | 1872 | 2134 |
| 1856 | 2496 | 1876 | 2417 |
| 1861 | 2737 | 1881 | 2842 |
| 1866 | 2656 | 1886 | 2287 |

و هي مرحلة الركود و التراجع السكاني من 1830 و هو بداية الإحتلال لتنتهي سنة 1986و هي المرحلة التي ظل فيها عدد السكان يتجه نحو التدني بإستمرار حتى بلغ 2287000 سنة 1886 بعدما قدر 1830 بحولي ثلاثة ملايين نسمة,و يعود ذلك إلى عدة عوامل منها الأمراض و الأوبئة و الحروب الإستعمارية و الثورات الشعبية التي شهدتها الجزائر,بالإضافة إلى إنخفاض مستوى الصحي العام و كذلك تدني مستوى معيشة المواطن.

### ب–المرحلة الثانية :

**الجدول رقم2**:تطور عدد سكان الجزائر من 1886 إلى 1960

| السنوات | السكان بآلاف | السنوات | السكان بآلاف |
|---|---|---|---|
| 1891 | 3575 | 1962 | 5151 |
| 1896 | 3781 | 1931 | 5588 |
| 1901 | 4089 | 1936 | 6201 |
| 1906 | 4478 | 1954 | 8775 |
| 1911 | 4741 | 1960 | 9602 |

وهي مرحلة النمو السكاني البطيئ و هي تمتد 1987إلى 1960 و هي مرحلة تمتاز بزيادة قليلة للسكان حيث لم يتزايد السكان بدرجة كبيرة و خاصة في الفترةمن 1901إلى 1954 حيث سجل زيادة تقدر ب4 ملايين نسمة في مدة نصف قرن تقريبا,حيث كانت نسبة الزيادة الطبيعية تتراوح بين 0.45% الى 1.7 % ,ثم يزداد بشكل بطيئ بسبب ظروف الحرب التي عاشتها الجزائر.[2]

[1] - بوهراوه عز الدين,الانتقال الديمفرافي في الجزائر, اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الديمغرافيا,جامعة باتنة1, 2019,ص 95.
2- بوهراوه عز الدين, عمراوي صلاح الدين, مجلة الباحث فب العلوم الانسانية و الاجتماعية, المجلد 10, العدد5, 2019,ص 209.

**المرحلة الثالثة:**

وهي الإنفجار السكاني إذ تتميز بالنمو السكاني الناتج عن الإنخفاض المستمر في معدلات الوفيات و الإرتفاع في معدلات المواليد, و لقدتميزت هذه المرحلة بالإرتفاع في معدل المواليد حيث ازداد عدد المواليد بعد استقلال الجزائر, و معدلات الوفيات تماثلت للإنخفاض لعدة أسباب منها:التطور الصحي و توفر الخدمات و الإرتفاع في المستوى المعيشي .[3]

## I-2- تحليل تطور النمو السكاني بعد 1985.

**الجدول رقم (3)**:تطور السكان عدد سكان الجزائر1985-2019

| السنة | عدد السكان | السنة | عدد السكان |
|---|---|---|---|
| 1985 | 21.850 | 2003 | 31,795 |
| 1986 | 22,499 | 2004 | 32,261 |
| 1987 | 23.074 | 2005 | 32,728 |
| 1988 | 23,696 | 2006 | 33,194 |
| 1989 | 24,349 | 2007 | 33,658 |
| 1990 | 25,022 | 2008 | 34,119 |
| 1991 | 25,643 | 2009 | 33,575 |
| 1992 | 26,271 | 2010 | 35,025 |
| 1993 | 26,894 | 2011 | 36,717 |
| 1994 | 27,496 | 2012 | 37,383 |
| 1995 | 28,060 | 2013 | 38,140 |
| 1996 | 28,566 | 2014 | 38,923 |
| 1997 | 29,045 | 2015 | 39,963 |
| 1998 | 29,507 | 2016 | 40,386 |
| 1999 | 29,965 | 2017 | 41,721 |
| 2000 | 30,416 | 2018 | 42,600 |
| 2001 | 30,879 | 2019 | 43,450 |
| 2002 | 31,357 | | |

الديوان الوطني للإحصائيات ONS

[3] - بوهراوه عزالدين, الانتقال الديمغرافي في الجزائر, مرجع سبق ذكره ص 96.

يمثل الجدول رقم 3 تطور عدد السكان من 1985 إلى2019 في الجزائر,حيث نلاحظ إرتفاع في عدد السكان كل سنة حيث شهدت هذه الفترة تغير في النمو السكاني بمقدار 11.695.000 نسمة.

**الشكل رقم1 :**تطور عدد السكان من 1885 إلى 2019

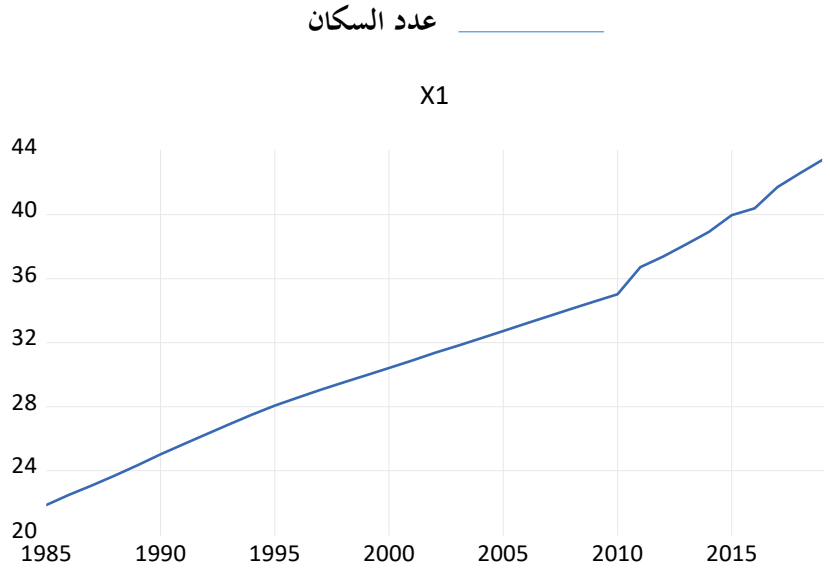


المصدر:من إعدا الطالب بإعتماد على برنامج eviews

و يوضح الشكل (رقم1) الموالي معدلات الزيادة الطبيعية للسكان في الجزائر و التي تعرف بأنها التغير الطبيعي للسكان و هو يعرف بأنه الفرق بين عدد المواليد الأحياء و الوفيات خلال فترة زمنية معينة .

**جدول رقم4**: الزيادة الطبيعية للسكان من 1985إلى2019

| السنة | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| م.زيادة الطبيعية ب% | 3,15 | 2,73 | 2,76 | 2,73 | 2,47 | 2,49 | 2,41 | 2,43 | 2.25 |
| 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
| 2.16 | 1.89 | 1.68 | 1.63 | 1.52 | 1.46 | 1.43 | 1.55 | 1.53 | 1.58 |
| 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| 1.63 | 1.69 | 1.78 | 1.86 | 1.92 | 1.96 | 2.03 | 2.04 | 2.16 | 2.07 |
| 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | | | | |
| 2.15 | 2.15 | 2.17 | 2.07 | 1.99 | 1.93 | | | | |

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات ONS

- يمثل الجدول رقم 4معدلات الزيادة الطبيعية في الجزائر من 1985 إلى 2019 حيث قدر سنة 1985 ب13.5 و هذا راجع إلى الإرتفاع في معدل الخام للمواليد في تلك الفترة ثم بدأ في التذبذب بين الصعود و النزول حتى سنة 1993,حيث نلاحظ التناقص المستمر و السريع ليصل سنة 1995 إلى 1.85 ما يؤكد تراجعا معتبرا في النمو خلال خلال مدة قصيرة, و إستمر في الإنخفاض ليصل إلى أدنى نسبة له سنة2000,و ذلك راجع إلى زيادة نسبة الوفيات بسبب الظروف الأمنية التي شهدتها البلاد و تفشي الفقر و أزمات السكن.

نلاحظ في الفترة التي تليها أن عدد السكان يتحكم كل التحكم في معدل الزيادة الطبيعية,حيث أن هاته الفترة االجزائر عرفت إستقرارا مع مشاريع تنموية كبرى,وتحسن الوضع الأمني في البلاد و تحسن المستوى المعيشي و أثر هذا على معدل المواليد و شهدت معدلات الزيادة الطبيعية إرتفاعا من 1.43 سنة 2000 إلى أقصى قيمة له 2.17 سنة 2017, ثم رجع إلى الإنخفاض سنة 2019 بسبب تفشي فيروس كورونا .

## II- دراسة تحليلة وصفية لتطور النفقات العامة في الجزائر.

### II-1- تحليل تطور نفقات التسير و التجهيز إلى النقفات العامة الإجمالية في الجزائر.

#### II-1-1-النفقات العامة من منظور المشرع الجزائري.

تحظى النفقات العامة بأهمية كبيرة إعدادا و إجازة و صرفا في إطار الميزانية العامة و التي بيم المشرع الجزائري أنها "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و الإستثمار و منها نفقات التجهيز العمومي و النفقات بالرأس المال و ترخص "كما اعتبر أن النفقات العامة عي "أعباء ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيدها,و لا يتم عقد أي نفقة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية, كما أن النفقات العامة تتقيد بمبدأ التخصيص أي لا يجوز تحويل الأموال أو الاعتمادات المخصصة لنوع معين إلى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة جدا و هذا للسير المتوازن لمختلف المصالح.

و لقد اعتمد النظام المالي في الجزائر في تقسيم النفقات العامة من خلال ميزانيتي التسيير و التجهيز على التصنيف الإيداري و الإقتصادي معا من ناحية و التصنيف الوظيفي من ناحية أخرى.و قد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر و جاء ذلك صراحة بأن الأعباء(النفقات) الدائمة للدولة تشمبل نفقات التسيير, و نفقات الإستثمار.

و معيار التفرقة وبينهما يتمثل فيما إذا كان الهدف من الفقة الحصول على مستلزمات تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل إعتمادتها في الميزانية العامة للدولة , تعتبر من قبيل نفقات التسيير,أما إذا كان الهدف من غقد نفقة عامة هو زيادة القدرة الإنتاجية للإقتصاد من خلال إقتناء التجهيزات المختلفة أو بهدف تكوين رأس المال فإن النفقات هي من قبيل نفقات التجهيز.1

1-عبد القادر قداوي,أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1990-2011)أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فالعلوم الإقتصادية جامعة شلف,2014,ص112

## II-1-2-تحليل نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر إلى النفقات العامة في الجزائر.

**جدول رقم5 تطور نفقات التجهيز و نفقات التسيير و النفقات العامة خلال الفترة 1985-2019**

| سنوات | نفقات التسيير | نفقات التجهيز | النفقات العامة | السنوات | نفقات التسيير | نفقات التجهيز | النفقات العامة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1985** | 54.600 | 45.181 | 998.41 | **2002** | 1.097.716 | 4.52930 | 1550.646 |
| **1986** | 61.154 | 40.663 | 101.817 | **2003** | 1.122.761 | 5.16.539 | 1690.175 |
| **1987** | 63.761 | 40.216 | 103.977 | **2004** | 1250.894 | 6.38.006 | 1889.763 |
| **1988** | 76.200 | 43.500 | 119.7 | **2005** | 1.245.123 | 8.06.868 | 2074.336 |
| **1989** | 80.200 | 44.30 | 124.5 | **2006** | 1.674031 | 1.015130 | 2443.483 |
| **1990** | 80.800 | 47.700 | 136.5 | **2007** | 2217775 | 1.434669 | 243.483 |
| **1991** | 153.800 | 58.300 | 212.1 | **2008** | 2.300.023 | 1.973325 | 2628.057 |
| **1992** | 276.131 | 144.000 | 420.131 | **2009** | 2.300.03 | 1.946277 | 2812.630 |
| **1993** | 291.417 | 185.210 | 476.627 | **2010** | 2.659.078 | 1.807822 | 2997.204 |
| **1994** | 330.403 | 235.926 | 566.329 | **2011** | 3.797.200 | 1.934200 | 3181.777 |
| **1995** | 473.694 | 285.923 | 759.17 | **2012** | 4.691340 | 2.363010 | 3366.351 |
| **1996** | 550.596 | 174.013 | 724.609 | **2013** | 4.156360 | 2.479260 | 3550.924 |
| **1997** | 643.555 | 201.641 | 845.196 | **2014** | 4.476700 | 2.519000 | 3735.498 |
| **1998** | 663.855 | 211.884 | 847.739 | **2015** | 4.591925 | 3.154289 | 3920.071 |
| **1999** | 774.695 | 186.987 | 961.682 | **2016** | 4.591400 | 2.792200 | 4104.645 |
| **2000** | 856.193 | 321.929 | 1178.122 | **2017** | 4.591800 | 2.291400 | 7282.630 |
| **2001** | 963.633 | 357.395 | 1321.028 | **2018** | 4.584500 | 4.43500 | 7726.300 |
| | | | | **2019** | 4.78898 | 3.602681 | 8557.200 |

**المصدر**: الديوان الوطني للإحصائيات ONS و البنك الدولي للإحصائيات

**شكل رقم2 :تطور نفقات اليسير و التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1885 إلى 2019**

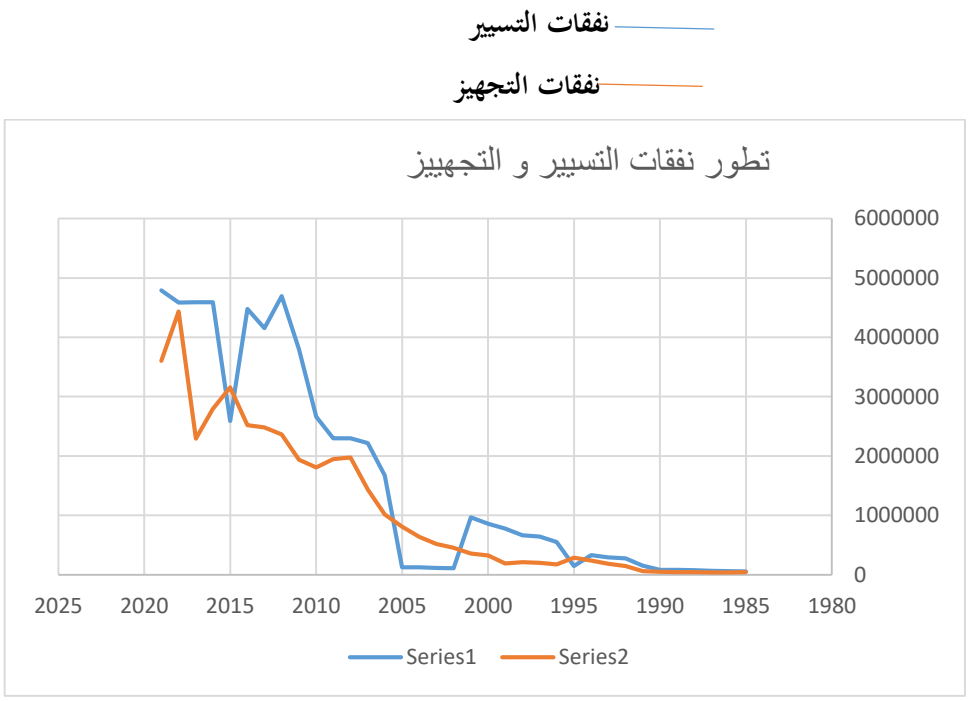


**المصدر**: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج excel

-يمثل جدول رقم 5تطور تطور نفقات العامة و نفقات التسير و التجهيز خلال الفترة 1985إلى 2019حيث نلاحظ الإنخفاض في نفقات التسيير و التجهيز بسبب الأزمة النفطية سنة سنة 1986 و إنخفاض أسعار الصرف,و تميزت السياسة الإنفاقية بالإنكماش خلال فترة التسعينات و ذلك في إطار الإصلاحات الإقتصادية التي باشرت فيها الجزائرمن خلال توقيعها لبرامج إتفاقيات الاستعداد الانتمائي,إ لا أن رغم الجهود المبذولة لتقليص الإنفاق العام سنة 1990,و كما هو موضح في الشكل الموالي:

**الشكل رقم 3: تطور النفقات العامة في الجزائر**

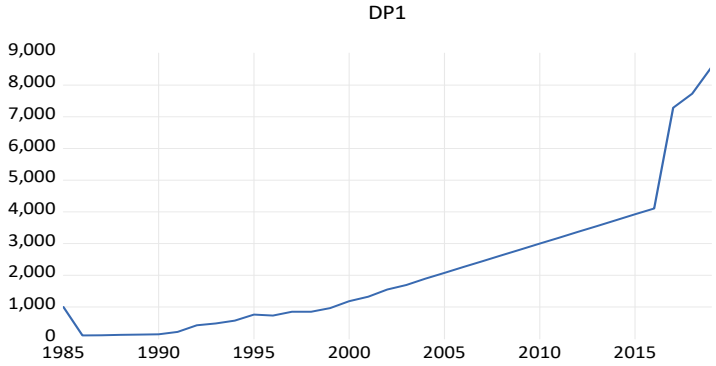


المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج eviews

حيث ارتفعت سنة 1990 إلى 135,600 مليار دولار لتصل إلى 961,682 سنة 1999 مليار دولارو يرجع هذا إلى إرتفاع أسعار البترول ,و في بداية الألفية و التي تتمثل في تطبيق البرامج الإستثمارية المتمثلة في توزيع برامج دعم الإنعاش الإقتصادي(2001-2005) و بالبرنامج التكميلي لدعم النمو (2002-2005) و برنامج التنمية الخماسي (2010-2014),حيث حدثت زيادة متسارعة للإنفاق العام بلغ 1178,122 مليار دولار سنة 2000 ,وكنتيجة لإرتفاع الأجور و الرواتب و المعاشات إرتفعت ارتفعت نفقات التسير سنة 2001 إلى 357,395 مليون دولار إلى 1245,123 سنة2005, و إرتفعت نفقات التجهيز إلى1178,132 ليبلغ 806,868 بسبب بداية تجسيد الإنعاش الإقتصادي تضمنه قانون المالية التكميلي سنة 2001.

و إبتداءا من سنة 2010 إنطلق البرنامج الخماسي و هاذا ما يفسر الكبير في النفقات العامة اذي خصص لقطاع الفلاحة و الصناعة و التنمية المحلية والبشرية,و تزيادت معه نفقات التسيير حيث بلغت 2659,078مليار دولار و يرجع ذلك إلى منح الدولة التحويلات الجارية و منح المستشفيات,و عرفت نفقات التجهيز ارتفاعا حادا ليستقر بعد ذلك حيث بلغ 2363,010 مليار دولار سنة 2012 ليصل 3.154289 مليار دولار سنة 2015 . و رغم بقاء نفقات التسيير علر وتيرة مرتفعة,إلا أن نفقات التجهيز شهدت إنخفاض طفيف حيث بلغت 2291400 مليار دولار سنة 2017 نظرا للإجراءات المتخدة من طرف الحكومة بخصوص تجميد الكثير من المشاريع و تظهر زيادة النفقات العامة سنة 2019 لتخلي الجزائر عم سياسة التقشف, و استمرار الإنفاق على التحويلات الإجتماعية.

## II-2- تحليل العلاقة النظرية للنمو السكاني و النفقات العامة في الجزائر

**الشكل رقم 4:** يمثل أثر تزايد النمو السكاني على النفقات العامة

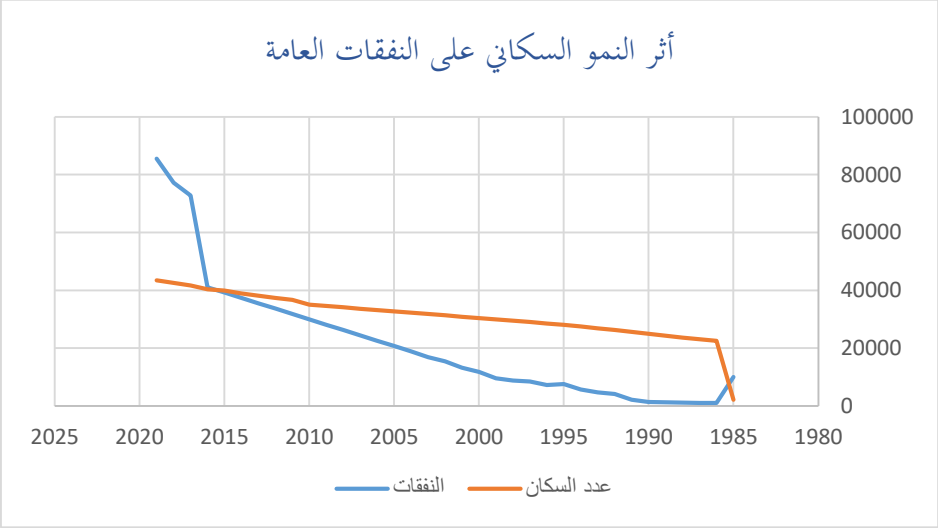


المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel

-يمثل المنحنى مساهمة النمو السكاني في التأثير على النفقات العامة في الفترة( 1985-2019)حيث نلاحظ خلال النصف الثاني من الثامنينات تزايد السكان بسبب الإستقرار الأمني و تحسن المستوى المعيشي و يتبعه تزايد في النفقات في تلك الفترة لكن بوتيرة ضعيفة و هذا راجع إلى المشاكل الإفتصادية التي واجهتها الدولة في تلك الفترة مثل إنخفاض أسعار البترول ,و في بداية التسعينات إرتفعت معدلات النمو السكاني و تزامن معه إزدياد تدريجي في الإنفاق العام حيث حاولت الدولة تحقيق النفع العام لأفراد المجتمع بطرق مباشرة و غير مباشرة مثل الإستثمارات العمومية..الخ, و تظهر معطيات المنحنى في بداية الألفية و مع النمو المستمر للنمو السكاني و الذي عكسه على حجم االنفقات العامة,حيث شهد إرتفاعا سريعا لإنتهاج الدولة لعدة برامج تنموية بغية تنشيط الإقتصاد من أجل تغطية حاجيات السكان الذي كان عددهم في تزايد مستمر.

## III– دراسة قياسية للأثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر للفترة (1985–2019).

سنخاول من خلال هذا المبحث دراسة العلاقة القياسية لأثر النمو السكاني غلى النفقات العامة خلال الفترة 1985-2019 حيث سنعرض لأهم متغيرات الدراسة التحليلية و القياسية لأثر النمو السكاني على الإنفاق العام و بالإستعانة بعدة معايير :معايير إقتصادية, معايير الإحصائية و المعايير القياسية, و قد تناولت العديد من الدراسات السابقة تأثير النمو السكاني بعض المتغريات الإقتصادي مثل (التضخم,البطالة)

### III–1– دراسة وصفية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية .

#### III–1–1–البيانات المستخدمة في تقدير نموذج النمو السكاني في الجزائر:

تتمثل البيانات المستخدمة في تقدير النمو السكاني في الجزائر بالبيانات السنوية للفترة (1985-2019) وذلك بالإعتماد على البيانات الصادرة الديوان الوطني للإحصاء و و البنك العالمي.

#### III–1–2–وصف المتغيرات و الصياغة الرياضية للنموذج:

$$DP=a_0+a_1P_1+\varepsilon$$

**حيث:**

$P_1$ : هو المتغير المستقل و يمثل عدد السكان في الجزائر

**DP** : هو المتغير التابع و يمثل النفقات العامة في الجزئر

**ε**: الخطأ العشوائي

**$a_1$**: معلمات النموذج

**$a_0$**: الثابت في المعادلات الرياضية

### III-1-3-دراسة وصفية إحصائية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

#### 1-سلسلة عدد السكان (P1) :

. تتكون السلسلة من35 مشاهدة حيث يقدر الموسط الحسابي 31.74934 أما الوسيط يقدر ب 31.35700 وهذا ما يدل على أن شكل التوزيع متماثل , و تتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بإنحراف معياري 6.065237 كما تبلغ درجة التفلطح 2,106780 و الذي يدل على إعتدال شكل التوزيع.

| P1 | |
|---|---|
| 31.74934 | Mean |
| 31.35700 | Median |
| 43.45000 | Maximum |
| 21.85000 | Minimum |
| 6.065237 | Std. Dev. |
| 0.231437 | Skewness |
| 2.106780 | Kurtosis |
| 1.475971 | Jarque-Bera |
| 0.478076 | Probability |
| 1111.227 | Sum |
| 1250.761 | Sum Sq. Dev. |
| 35 | Observations |

#### 2-سلسلة النفقات العامة (DP):

تتكون السلسلة من 35 مشاهدة حيث يقدر المتوسط الحسابي 2161.962 أما الوسيط يقدر ب1550.646 و الذي يدل على أن شكل التوزيع غير متناظر, و تتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بإنحراف معياري 2162.770 , كما تبلغ درجة التفلطح 4,845688 و الذي يدل أن شكل النوزيع متطاول.

| DP | |
|---|---|
| 2161.962 | Mean |
| 1550.646 | Median |
| 8557.200 | Maximum |
| 101.8170 | Minimum |
| 2162.770 | Std. Dev. |
| 1.508690 | Skewness |
| 4.845688 | Kurtosis |
| 18.24543 | Jarque-Bera |
| 0.000109 | Probability |
| 75668.68 | Sum |
| 1.59E+08 | Sum Sq. Dev. |
| 35 | Observations |

## III-2-الدراسة القياسية

### III-1-4- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

**- الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج:**

**III-1-4-1-إختبار ديكي فولر المطور ADF للسلسلتين DP و P1:**

**جدول رقم1-1:إختبار ADF**

| المتغير | الفرق | ADF | القيمة الحرجة عند 1% | القيمة الحرجة عند 5% | القيمة الحرجة عند 10% | القرار |
|---|---|---|---|---|---|---|
| DP | DP | -0,16 | -4,25 | -3,54 | -3,20 | نقبل H0 |
| | D(DP) | -5,17 | -3,64 | -2,29 | -2,61 | نرفض H0 |
| P1 | P1 | 14,83 | -2,63 | -1,95 | -1,61 | نقبل H0 |
| | D(P1) | -5,42 | -4,26 | -3,55 | -3,20 | نرفضH0 |

المصدر: من اعداد الطالبتين باستعمال برنامج eviews

**III-1-4-2-ختبار فيليب بيرون PP:**

**جدول رقم1-2: إختبار PP**

| المتغير | الفرق | PP | القيمة الحرجة عند 1% | القيمة الحرجة عند 5% | القيمة الحرجة عند 10% | القرار |
|---|---|---|---|---|---|---|
| DP | DP | -0,16 | -4,25 | -3,54 | -3,20 | نقبل H0 |
| | D(DP) | -5,18 | -3,64 | -2,95 | -2,61 | نرفض H0 |
| P1 | P1 | 13,22 | -2,63 | -1,95 | -1,61 | نقبل H0 |
| | D(P1) | -4,93 | -3,64 | -2,95 | -2,61 | نرفض H0 |

المصدر: من اعداد الطالبتين باستعمال برنامج eviews

يتضح من إختبار (ADF) و اختبار (pp) أنه نقبل الفرضية العدمية لجميع المتغيرات عند المستوى أي وجود جدر الوحدة فيها عند الفرق الأول يتم رفض H0 و قبول H1 أي السلاسل الزمنية مستقرة عند الدرجة الأولى I(1) ,و من ثم يمكن اجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة قرانجر **the granger causality test**.

### III-1-4-3-اختبار قرانجر the granger causality test:

ان غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأمد خلال الفترة (1985-2019) بين المتغيرين (P1) و (DP) لا يعني بالضرورة غياب أي ارتباط بين معدل النمو السكاني و النفقات العامة و كذا هذا أيضا لا يعني أن العلاقة لا توجد بالتكامل, بالأحرى فهي ضعيفة جدا و تحتاج لبيانات أكثر دقة للتحقق لصحة العلاقة. لذلك إرتأينا إختبار العلاقة السببية بين النمو السكاني و النفقات العامة بالستعمال الطريقة السببية غرانجر, والذي يتطلب إستخدام المتغيرات بصيغتها الساكنة, و قبل الإنطلاق تأكدنا باستقرارية السلاسل الزمنية و ذلك بالجوء ألى إختبار DICKEY AND FULLER المطور و كذا اختبار PHILLIP-PERRON و توصلنا ألى أن السلسلتين بهما جدر الوحدة و لكن عند إجراء الفرق الأول أصبحت السلسلتين ساكنتين.

سنستعمل في اختبارتنا هذا الفروق الأولى لكل من معدل النمو السكاني و النفقات العامة و نظرا لحساسية نتائج الإختبار لفترة الإبطاء المستخدمة فقد تم اختيار فترت الإبطاء n=1 بإستخدام أقل قيمة لمعيار" أكايك" و معيار "شوارتز"تظهر نتائج الإختبار في الجدول التالي:

### III-1-4-4-: إختبار سببية غرانجر

**جدول رقم1-3: GRANGER TEST**

**المتغير التابع (DP)**

| المتغيرات | d | فرضية العدم | F-Statistique | الإحتمالية |
|---|---|---|---|---|
| | 1 | dp1 لا تسبب p1 | 1,55 | 0.22 |
| | 1 | P1لا تسبب dp | 4,07 | 0,05 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بإستخدام برنامج Eviews

- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من النمو السكاني إلى النفقات العامة (احتمال F المحسوبة تساوي 0,05).

أي هناك علاقة سببية بين النمو السكاني و النفقات العامة و بمأن هذه التغيرات متكاملة من نفس الدجة I(1) لذا يمكن إستخدام طريقة أنجل غرانجر (1987) ذات المرحلتين في إطار تحليل مفهوم التكامل المشترك. ي و يمكن الكشف عن سلسلة البواقي بإختبار جدر الوحدة (pp).

**جدول رقم1-4:سكون سلسلة البواقي بإختبار الوحدة (PP)**

| عند المستوى | سلسلة البواقي | القيمة الحرجة عند %1 | القيمة الحرجة عند %5 | القيمة الحرجة عند %10 |
|---|---|---|---|---|
| **Pp** | -1,92 | -2,63 | -1,95 | -1,61 |

**المصدر**:من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أن فرضية جذر الوحدة نرفضها بإستخدام اختبار (pp) عند مستوى معنوية 1% 5 % و أي سلسلة البواقي للاخطاء العشوائية مستقرة اي ساكنة عند المستوى , و منه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

### III-1-5-نموذج تصحيح الخطأ ECM:

يمكننا أن نقدر نموذج لتصحيح الأخطاء و فق الخطوات التالية:

**الخطوة الأولى**:تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى

$$Ddpt=\hat{a}_0+\hat{a}_1+ECM(-1)$$

و بعد تقدير النموذج (أنظر الجدول الموالي) نحصل على النتائج التالية:

$$Ddpt=-464.26+1056.27-0.20(-1)$$

**الخطوة الثانية**:تقدير علاقة النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$DP = a1tdp1 + a2et - 1 + U(a2 < 0)$$

و بالإعتماد على برنامج Eviews 8 نحصل على النتائج التالية:

**جدول رقم1-5:موذج نتائج تقديرات تصحيح الخطأ**

**المتغير التابع D(DP)**

| المتغيرات | المعلمات | إحصائية t | الإحتمال |
|---|---|---|---|
| **C** | -464.26 | -2.08 | 0.045 |
| **Dp1** | 1056.27 | 3.27 | 0.0026 |
| **ECM(-1)** | -0.20 | -1.82 | 0.078 |
| DW=1.91 | F=5.35 | $R^2$=0.25 | |

**المصدر**:من اعداد الطالبتين باستعمال برنامج Eviews

يلاحظ من الجدول أن معامل خد التصحيح هو سالب (0,20-) ومعنوي (0.078)و بالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ, وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في النفقات العامة يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل كما يظهر من النتائج أن 20 %من إنحراف النفقات العامة عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام,كما نلاحظ مساهمة النمو السكاني في تفسير التأثير على النفقات العامة في المدى القصير.

### III-1-6-إختبار granger & engel:

نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى المدى الطويل بإستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية و لكي تتحقق علاقة التكامل المتزامن يجب أن تكون بواقي الإنحدار مساقرة عند المستوى**I(0)**

**جدول رقم1-6: تقدير علاقة في المدى الطويل**

| المتغيرات التفسيرية | المعلمات | إحصائية t | الإحتمال |
|---|---|---|---|
| C | -8151,36 | -9.85 | 0,000 |
| P1 | 324,8 | 12,38 | 0,000 |
| 0.35=DW | F cal=160.95 | $R^2$=0.82 | |

**المصدر**:من اعداد الطالبتين باستعمال برنامج Eviews

**التحليل الإقتصادي**

أظهرت نتائج الجدول أن معامل الإرتباط $R^2$ يوضح أن النمو السكاني يفسر82 % من تزايد النفقات العامة خلال فترة الدراسة أما النسبة المتبقية تمثل متغيرات أخرى مثل:البطالة التضخم...إلخ, و نلاحظ وجود علاقة طردية بين P1 (عدد السكان) و DP (النفقات العامة) حيث كلما إرتفع P1 بوحدة واحدة يرتفع DP ب324.8 وحدة, و هذا ما يتوافق مع نتائج كل من دراسة سليم مجلخ و وليد بشيشأ بعنوان دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير إجمالي السكاني على النفقات العامة في الجزائر للفترة 1985-2016 بإستعمال نموذج ARDL حيث أظهرت نتائجه عن وجود علاقة سببية في إتجاه واحد من إجمالي السكان إلى النفقات العامة و دراسة عبد القادر قداوي بعنوان أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر1990-2011 بإستخدام نموذج التأخيرات الزمنية و أسفرت النتائج عن وجود تأثير ديناميكي للنمو السكاني على النفقات العامة و دراسة بو خاتم صديق بعنوان دراسة قياسية لأثر النمو الديموغرافي على الإنفاق الحكومي مستعملا نموذج الإنحدار البسيط و أظهرت نتائجه أن النمو الديمغرافي يتحكم في الإنفاق الحكومي, و هذا ما يتطابق مع النظريات الإقتصادية في دراستنا الذي تأكد تزايد النفقات العامة و الذي إشتهر به قانون"فانجر" حيث ظهر في السياسة الإنفاقية في الجزائر و التي تأثر عليه تزايد عدد السكان في المدى القصير و الطويل نتيجة زيادة متطلباتهم و إحتياجاتهم و توفير الهياكل القاعدية و هو ما يتوافق مع الجانب النظري و قد أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة النفقات العامة ليس لديها تأثير على النمو السكاني و ذلك حسب الدراسة القياسية.

## خلاصة الفصل:

شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في عدد السكان بصورة مذهلة خاصة بعد الإستقلال و الذي ساهم في إزدياد مطالب الفئات السكانية كما تطرقنا اليه في الدراسة التحليلية,غلى الرغم من تذبذب اسعار البترول الا أنه سعت الجزائر إلى تغطية هذه المطالب مما ادى إلى ارتفاع النفقات العامة.

و حاولنا من خلال هذا الفصل بدراسة قياسية لأثر إجمالي النمو السكاني على النفقات العامة خلال الفترة (1985-2019) ذلك بإستخدام الطرق و الأساليب الكمية و مناهج الإقتصاد القياسي, حيث توصلنا أنه علاقة قوية معنويا بين النمو السكاني و النفقات العامة و تبين أن إتجاه العلاقة بينهم تكون في اتجاه واحد .

# خاتمة

## أولا–خلاصة الدراسة:

لقد تطرق عدة مؤلفين و باحثين إلى ظاهرة النمو السكاني و خصائصها و مميزاتها و أثرها على مختلف المتغيرات المحيطة بها, حيث أشار مالوس سنة1803 في كتابه"مقال عن المبدأ العام للسكان" بنظرته التشائمية الذي أبدى فيها صعوبة التوافق ما بين النمو السكاني و الموارد الطبيعية, و من هنا نجد العلاقة الوطيدة بين عدد السكان و علم الإقتصاد الذي يحاول التوفيق بين الموارد النادرة و الإحتياجات المتزايدة للأفراد.

فالدولة بما تملكه من مقومات و أليات مالية منها النفقات العامة لها دور هام في تلبية حاجيات السكان و الإهتمام بإنشغلاتهم و مطالبهم,ذلك نتيجة لإتساع وظائفها و زيادة تدخلها في الميدان الإقتصادي, و من خلال دراستنا لتبيان تأثير النمو السكاني في الجزائر على تزايد الإعتمادات المالية خلال الفترة الدراسة 1985-2019 و قد تبين من خلال تطبيق لقانون "أدولف فانجر" الذي الذي يربط زيادت نفقات الدولة بزيادة شاطها الإقتصادي ,و كما أن معدل النمو السكاني في الجزائر في تزايد مستمر مما أدى لزيادة تددخل الدولة لتلبية حاجيات السكان و متلباتهم عن طريق التوسيع في الإنفاق العام,و بالتالي زيادة نفقاها و تحقق ظاهرة فانجر

## ثانيا–نتائج الدراسة:

- تعتبر الظاهرة السكانية من أهم الظواهر التي تناولتها عدة باحثين في دراستهم العلمية.
- يعتبر "أدولف فانجر" الإقتصادي الألماني الأول من تطرق لظاهرةنزايد النفقات العامة.

- تكن كل زيادة في النفقات العامة خلال الدراسة زيادة حقيقية بل جزء قليل منها كان زيادة ظاهرية.

- يؤثر تذبذب أسعار البترول على السياسة الإنفاقية في الجزائر حيث عند إنخفاض أسعار البترول تنتهج الحكومة السياسة انفاقية تقشفية و عند إرتفاعها تعتمد سياسة انفاقية توسعية

- تتأثر نفقات التجهيز بزيادة عدد السكان أكثر من نفقات التسير.

- يتزايد عدد السكان مع تزايد حاجياتهم ووسائل العيش حسب النظرية المالتوسية.

- تحاول الدولة تحقيق هدف اشباع حاجيات الأفراد بواسطة النفقات العامة الوظيفية.

- من خلال الدراسة القياسية أظهرت القوة التفسيرية من خلال معامل الإرتباط أن النمو السكاني يفسر 82% من النفقات العامة.
- تستقر السلاسل الزمنية عند الدرجة الأولى $I(0)$.
- وجود علاقة سببية في إتجاه واحد من النمو السكاني إلى النفقات العامة.
- مساهمة النمو النمو السكاني في التفسير التأثير على النفقات العامة في المدى القصير و الطويل حيث أن معامل تصحيح الخطأ سالب و معنوي.

## ثالثا–إختبار افرضيات:

–" من بين مميزات النمو السكاني الزيادة الدائمة و المستمرة" :تم قبول هذه الفرضية و لكن مع شيئ من التحفظ حول لنمو الدائم و المستمر حيث لاحضنا في حالة الجزائر وجود فترات تتميز بنمو سكاني متناقص أي تراجع في النمو السكاني.

–"للنفقات العامة أثار متعددة و على مختلف الأصعدة ": تم قبول ذلك ,للنفقات أثار إقتصادية على توزيع الدخل و على الإستهلاك الوطني و على الإدخار و على التشغيل و على النمو الإقتصادي بالإضافة إللى أثار اجتماعية للنفقات العامة و بالأخص على التعليم و الصحة ,الإسكان و التأمينات الإجتماعية.

–"تتأثر النفقات العامة بالنمو السكاني في المدى الطويل فقط" :لا تثبت صحة هذه الفرضية,من خلال الدراسة القياسية تبين أن هناك علاقة طردية بين النمو السكاني و النفقات العامة في اتجاه واحد في المدى القصير و الطويل.

## رابعا– الإقتراحات و التوصيات:

- ❖ التقليل من الإعتماد على الإنفاق من الجباية البترولية و التي هي معرضة للصدمات بسبب تذبذب الأسعار.
- ❖ الإهتمام بدراسة الظواهر السكانية و لقيام بدراسات تنبؤية و إستشرافية و الإعتماد عليها في البرامج و المخططات التنموية
- ❖ استعمال عبنة كبيرة لدراسة سلوك المتغيرات.
- ❖ تقديم بيانات و احصائيات صحيحة في ما يخص حجم السكان من طرف الهيئات المختصة و الإعتماد عليها في البحوث العلمية.
- ❖ يجب على صناع القرار توجيه النفقات العامة لما يحسن مستوى معيشة المجتمع.

# المراجع

- **الكتب**

1- علي عبد الرزاق جلبي,**علم اجتماع السكان** ,دار مسيرة للنشر و التوزيع ,الطبعة الأولى , الاسكندرية.2014.

2- سيرروي كالن,ترجمة ليلي الجبالي,**عالم يفيض بسكانه**,عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب ,الكويت.1996.

3- عدنان السيد حسين ,الجغرافيا **السياسية و الإقتصادية و السكانية للعالم المعاصر**,المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و الوزيع الطبعة الثانية ,لبنان.1996.

4- مصطفى خلف عبد الجواد,**دراسات في علم اجتماع السكان**,دار المسيرة القاهرة,2000.

5- فتحي محمد أبو عيانة , **دراسات في علم السكان**, دار النهضة العربية , بيروت لبنان , 2002.

6- نظام عبد الكريم الشافعي,**مفهوم السياسات السكانية ومدى حاجة دول مجلس التعاون الخليجي** إليها,اللجنة الدائمة للسكان,الطبعة الاولى, قطر الدوحة ,2008.

7- أحمد علي إسماعيل,**أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية** ,دار الثقافة و النشر و التوزيع ,الطبعة الثامنة , القاهرة 1997.

8- بسام محمد أبو عليان , **محاضرات في علم اجتماع السكان** ,مكتبة الطالب الجامعي خانيونس' الطبعة الثالثة,2021

9- مجدى شهاب,أصول **الاقتصاد العام المالية العامة**,دار الجامعة الجديدة ,الطبعة الأولى ,الإسكندرية , 2004.

10- خديجة الأعسر,**إقتصاديات المالية العامة**,الطبعة الأولى, القاهرة.

11- محمد خصاونة, **المالية العامة النظرية و التطبيق**,دار المناهج , الطبعة الأولى , 2015

12- خير العكام , **المالية العامة 1**, الجامعة الإقتراضية السورية,الطبعة الأولى , سورية ,2018.

13- سوزي عدلي ناشد , **أساسيات المالية العامة** , منشورات الحقوقية ' الطبعة الأولى , الإسكندرية

14- محمد الصغير بعلي يسرى أبو العلاء , **المالية العامة** , نشر و التوزيع ', الطبعة الأولى , الجزائر, 2003

15- وليد عبد الحميد عايب, **الإثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** , مكتبة الحسن العصرية للطباعة و النشر, الطبعة الأولى,2010,

16- أحلام ربحي, **جائزة الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية للبحوث العلمية** ,مؤسسة بيت الغشام , الطبعة الأولى عمان2019

- **الأطروحات**

1- معط الله أمال,**أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة(1970-2012)**,مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر,تخصص اقتصاد نقدي,جامعة تلمسان سنة 2015 .

2- عبد القادر قداوي,**أثر النمو الديمغرافي على النفقات العامة في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1990-2011)**,مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ,تخصص تحليل اقتصادي و استشراف ,جامعة شلف سنة 2014.

3 مسعود مويسي,**أثر النمو الديمغرافي على التنمية الإقتصادية و الإجتماعية دراسة تحليلية للفترة(2001-2011)**,مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ,تخصص تخطيط سكاني,جامعة ورقلة سنة2015

4- عقون أمال,**أثر الإنفاق العام على بغض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2014)**,مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر,تحصص اقتصاد قياسي,جامغة أم البواقي سنة 2016.

5- بوخاتم صديق,دراسة قياسية لأثر النمو الديمغرافي على الإنفاق الحكومي للفترة (2000-2018),مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر,تخصص علوم اقتصادية,جامعة مستغانم سنة 2019.

6- حميد غرزي,**أثر النفقات العامة على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة(1990-2017)**,أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا,تخصص إقصاد مالي تطبيقي ,جامعة بسكرة سنة2020.

7- فراث محمد سليمان.**سياسة الإنفاق العام و أثره على النمو الإقتصادي في سورية**,مذدرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في العلوم المالية و المصرفية,جامعة سوريا, سنة 2015.

8- بو هراوه عز الدين,**الإنتقال الديمغرافي في الجزائر دراسة مقارنة بين التعدادات السكانية في الجزائر**,أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الديموغرافيا, جامعة باتنة1, 2019ص66

9- بن فضل سامية , **النفقات العمومية ودورها فيالنمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة (2001-2016)**, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر علوم إقتصادية 'تخصص إقتصاد كمي, جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم,2018

10- جلاب خديجة,**تسير نفقات التجهيز بلدية عين الحجل (2017-2020)**,مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر,تخصص تسير عمومي, جامعة محمد بوضياف ,مسيلة , 2021

11- سليماني فريدة, **دراسة أثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي باستعمال نموذج التكامل المشترك حالة الجزائر (1970-2012)**, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر,تخصص افتصاد كمي , جامعة أكلي محند اولحاج , البويرة,2014.

12- سومية وسمر ,**تحليل و قياس ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)**, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر , تخصص إقتصاد كمي , جامعة العربي بن مهيدي , أم البواقي , 2018.

12 أكيل حميدة, بلمير بلحسن , **أثر النمو السكاني على التنمية الإقتصادية في الوطن العربي**, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر , تخصص تحليل إقتصادي , جامعة الجزائر , 2005

13 بن نوار بومدين, **النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية بالجزائر1980-2008**, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير , تخصص تحليل إقتصادي, جامعة أبو بكر تلمسان , 2011

14- زرارة صالحي الواسعة , راشد راشد , **المخاطر المضمونة في قانون التأمينات الإجتماعية** , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه, تخصص قانون خاص , جامعة منتوري , قسنطينة ,2007

- **المجلات وملتقيات**

1-سليم مجلج,وليد بشيشيأ,**دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير اجمالي السكان على النفقات العامة في الجزائر للفترة(1985-2016)**,مجلة جديد الاقتصاد , العدد 12, سنة 2017.

2- محمد الحسين الصطوف,**تطور السياسة السكانية في سوريا**,مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية,سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية المجلد 28 العدد 3 ,سنة 2006.

3- فراج سعيد محمد الصقر, **دور بغض أنواع النفقات العامة في مصر في توزيع و إعادة توزيع الدخل القومي**, مجلة كلية التجارة جامعة دمياط,المجلد 36 العدد 1 سنة 2016.

4--سامي حسين طمبرة, **دراسة تحليلية للأدب المحاسبي و الإقتصادي في مجال تخصيص النفقات العامة** مجلة الدراسات و التجارية, القاهرة المجلد 30 العدد 3 سنة 2020.

5- أحمد بوجلال , **إجراءات تنفيد النفقات العامة في الجزائر 2018**, مجلة دراسات العدد الإقتصادي 'المجلد 15, العدد 02, ص 244.

6- غربي يسين سي لأخصر , **ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)**, مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ' المجلد 10, العدد 01.

7- عايد طاران , **أثر النمو السكاني على قطاع الخدمات في مدينة مفرق** , مجلة جامعة النجاح للأبحاث ( العلوم الإنسانية) , المجلد 30, العدد 9 , 2016'

8- ابراهيم العلي , ميليا صقور, **نمذجة العلاقة بين مكونات معدل النمو السكاني وكل المستووين التعليمي و الصحي في سورية باستخدام الإرتباط القانوني** , مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية , المجلد 36, العدد 3, 2014 ص 378.

9- زاوش زهير , **محاضرات في المالية العامة** , السنة الثانية علوم إقتصادية, جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري , 2019.

10- رقوب نريمان , **تحليل ظاهرة تزايد النفقات في الجزائر وفق نموذجي فانجر – بيكوك ويزمان خلال الفترة ( 2000–2015)** جامعة سطيف 1, 2020

11-هبة أحمد نصار , التحول الديمغرافي و التشغيل و هجرة العمالة في دول المشرق , اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية ,2006.

11- رائد محمد صالح يوسف, **المعايير التصميمية لإسكان ذوي الدخل المنخفض** , جامعة النجاح الوطنية , كلية الدراسات العليا , 2020.

12- رياض نعيم , **ما أثر النمو السكاني على التنمية الإقتصادية ؟**, من الموقع : www.al-mstba.com يوم 2022/03/10.

13 حسن الحجازي **النفقات العامة** , من الموقع : https://www.spu.edu.sy. يوم : 2022/03/03.

14- مجاهد أحمد الشعب, **السياسة السكانية** ,من موقع: https://yemen –nic.info. يوم:2022/03/02

15- يحي سعد , **علم السكان نظريات ومفاهيم** , من الموقع: https://drasah.com. يوم. 2022/03/01.

16- عبد الحليم البشير الفاروق ,**النظريات السكانية 1440–1439**,من الموقع : https://drive.uqu.edu.sa. يوم: 2022/03/01.

- **المحاضرات:**

1-سهام عبد العزيز , **مدخل إلى علم الديمغرافيا** , محاضرة بكلية العلوم الإنسانية الإجتماعية ,قسم علم اجتماع , بجامعة محمد لمين دباغين سطيف 2. من الموقع:. https://cte.univ- stif2.dz يوم: 2022/03/01.

2- سراج وهيبة , **دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر** , محاضرة في المالية العامة ' جامعة حسيبة بن وعلى , شلف

.

- **المواقع**

1- المنظمات النقابية , **دليل التأمينات الإجتماعية** من الموقع : www.ilo.org يوم 2022/03/06

2- الأمم المتحدة , **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** , من الموقع : www.un.org/ar يوم 2022/03/06

3- المجلس الوطني للسكان الأمانة العامة, **أهمية مراجعة السياسة الوطنية للسكان** , من موقع :.https://npc-ts.org يوم: 2022/03/02

- **منشورات**

1 - الدراسات السكانية ,**السياسات السكانية** من الموقع: .http://hama –univ.edu.sy 2022/03/02

**2-أثر النمو السكاني في عملية التنمية** , من الموقع: www.blogepoch.com يوم 2022/03/07

3- **تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية** من الموقع: www.amf.org/ae يوم 2022/03/06

**أفاق عالم بل حدود** من الموقع.: .https://medicante.blogspot.com يوم: 2022/03/02.

5- **ظاهرة تزايد الإنفاق العام** , من الموقع :http://elearn.univ.tlemcen.dz يوم 2022/03/03

6- **المالية العامة**, من الوقع: .https://www.cours-examens.org يوم 2022/03/03..


.

.

- **المصادر الأجنبية**

1-david tessierوpierre st – amount ,**tendence des depenses publique et de L'inflation comparative de chomage au canada et aux etats-unisi 1998**,documemt de travail 98-3 de la banque du canada-
2-Gŏkhan karhan – **The relations between public expenditures aud economique growth:Apnqel var approqch** مجلة الإقتصاد والعلوم الإدارية المجلد 19,العدد 2 سنة 2008.

# الملاحق

نتائج إختبار ديكي فولر المطور **ADF** للسلسلتين **DP** و **P1**:

Null Hypothesis: DP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.163805 | 0.9913 |
| Test critical values: | 1% level | -4.252879 | |
| | 5% level | -3.548490 | |
| | 10% level | -3.207094 | |

Null Hypothesis: D(DP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.175248 | 0.0002 |
| Test critical values: | 1% level | -3.646342 | |
| | 5% level | -2.954021 | |
| | 10% level | -2.615817 | |

Null Hypothesis: P1 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 14.83210 | 1.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.634731 | |
| | 5% level | -1.951000 | |
| | 10% level | -1.610907 | |

Null Hypothesis: D(P1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.420795 | 0.0005 |
| Test critical values: | 1% level | -4.262735 | |
| | 5% level | -3.552973 | |
| | 10% level | -3.209642 | |

**نائج ختبار فيليب بيرون PP:**

Null Hypothesis: DP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -0.163805 | 0.9913 |
| Test critical values: | 1% level | -4.252879 | |
| | 5% level | -3.548490 | |
| | 10% level | -3.207094 | |

Null Hypothesis: D(DP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -5.187812 | 0.0002 |
| Test critical values: | 1% level | -3.646342 | |
| | 5% level | -2.954021 | |
| | 10% level | -2.615817 | |

Null Hypothesis: P1 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | 13.22318 | 1.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.634731 | |
| | 5% level | -1.951000 | |
| | 10% level | -1.610907 | |

# الملاحق

Null Hypothesis: D(P1) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -4.933611 | 0.0003 |
| Test critical values: | 1% level | -3.646342 | |
| | 5% level | -2.954021 | |
| | 10% level | -2.615817 | |

## نتائج اختبار قرانجر **the granger causality test**:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/26/22 Time: 12:15
Sample: 1985 2019
Lags: 1

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| P1 does not Granger Cause DP | 34 | 4.07487 | 0.0522 |
| DP does not Granger Cause P1 | | 1.55236 | 0.2221 |

## سكون سلسلة البواقي بإختبار الوحدة (**PP**)

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -1.929501 | 0.0524 |
| Test critical values: | 1% level | -2.634731 | |
| | 5% level | -1.951000 | |
| | 10% level | -1.610907 | |

# الملاحق

## نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM

Dependent Variable: DDP
Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 12:26
Sample (adjusted): 1986 2019
Included observations: 34 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -464.2628 | 223.1491 | -2.080505 | 0.0458 |
| DP1 | 1056.276 | 322.6607 | 3.273643 | 0.0026 |
| ECM(-1) | -0.203575 | 0.111695 | -1.822608 | 0.0780 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.291673 | Mean dependent var | 222.3174 |
| Adjusted R-squared | 0.245974 | S.D. dependent var | 572.7426 |
| S.E. of regression | 497.3392 | Akaike info criterion | 15.34052 |
| Sum squared resid | 7667733. | Schwarz criterion | 15.47520 |
| Log likelihood | -257.7888 | Hannan-Quinn criter. | 15.38645 |
| F-statistic | 6.382537 | Durbin-Watson stat | 1.454532 |
| Prob(F-statistic) | 0.004771 | | |

## نتائج إختبار granger & engel:

Dependent Variable: DP
Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 12:28
Sample: 1985 2019
Included observations: 35

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -8151.362 | 827.2065 | -9.854083 | 0.0000 |
| P1 | 324.8358 | 25.60438 | 12.68673 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.829856 | Mean dependent var | 2161.962 |
| Adjusted R-squared | 0.824700 | S.D. dependent var | 2162.770 |
| S.E. of regression | 905.5273 | Akaike info criterion | 16.51036 |
| Sum squared resid | 27059327 | Schwarz criterion | 16.59923 |
| Log likelihood | -286.9312 | Hannan-Quinn criter. | 16.54104 |
| F-statistic | 160.9531 | Durbin-Watson stat | 0.352788 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |